

كتاب

بلوغ الغاية المقصودة والضالة
المنشودة * من الادلة
على مسئلة القبض والسدل
والبسملة في الصلاة المفروضة

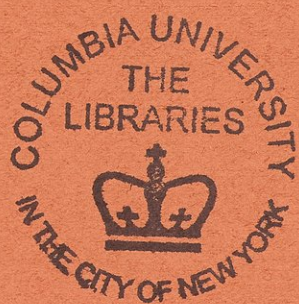
لمؤلفه الفقيه العلامة القاضي

السيد عمرو الكميبي الازموري

الطبعة الاولى في فائغ شعبان سنة ١٣٥٦

طبع : لمطبعة العربية

برقة سوق الزرع بباب الكبير تليفون 96 25 الدار البيضاء





كتاب

بلوغ الغاية المقصودة والضالة
المنشودة * من الادلة
على مسئلة القبض والسدل
والبسمة في الصلاة المفروضة

لمؤلفه الفقيه العلامة القاضي

السيد عمرو الكميبي الازموري



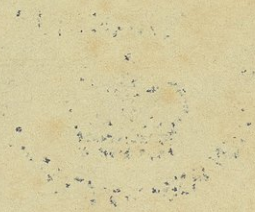
الطبعة الاولى في فاتح شعبان سنة ١٣٥٦

طبع بالمطبعة العربية

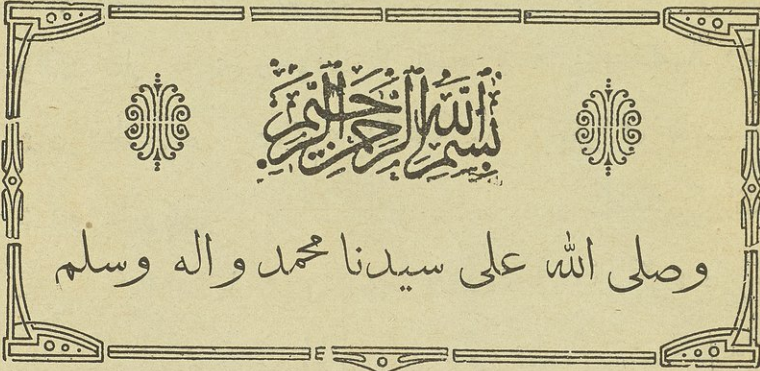
بزقة سوق الزرع بباب الكبير تليفون 25-86 الدار البيضاء



ME 37256.







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلی اللہ علی سیدنا محمد وآلہ وسلم



الحمد لله الذي أحسن كل شيء خلقه ، وخلق الانسان في
أحسن تقويم وأنطقه ، وجعل شريعة سيدنا محمد صلى الله عليه
وآله وسلم حنيفية سهلة ، جمعت الشرائع كلها فاكتملت بذلك
توسعة رائقة ، حتى صارت المذاهب على اختلافها كشرائع
متعددة ، والكل مندرج تحت حكم الشريعة المطهرة السمحة
وشرع اختلافهم لهذا الامة رخصة ورحمة ، حسبما أخبر بذلك
الصادق المصدوق سيد الخلق كافة ، وقد زعم كثير من العلماء انه
لا أصل له ، لكن اوردنا الحليمي والسيوطي في جزيل المواهب

في اختلاف المذاهب عن ابن عباس جبر الامة، والقاضى حسين
 وإمام الحرمين والبيهقي في الرسالة الاشعرية، وبما قال الخطابي
 في غريب الحديث والجلال السيوطي عن نصر المقدسي في
 الحجة، وفي ذلك دليل على وجود حديث اختلاف امتي رحمة
 والكل على هدى وصواب لا تلحقه تهمة، وكيفلا وقد
 شيدوا لها قواعد ودعائم وابنية محكمات، وسعوا في تأسيس ما
 شيدوا به اركان أسوار السنة، واستنبطوا منها ما به نجات المقلد
 حتي تركوا له الطريق واضحة، نحمد الله تعالى ونشكره على ما
 خولنا من نعمائه ونحن مع ذلك في نوم وغفلة، ونستعينه سبحانه
 ونستغفره من ذنوبنا التي أورثت اقلوب قسوة، ونشهد أن لا إله
 إلا الله وحده لا شريك له، المعبود بالحق لارب سواه، ونشهد
 أن سيدنا ونبينا ومولانا محمدا المرشد لكل ما فيه النجاة، صلى
 الله عليه وعلى آله وأصحابه الراشدين القادة (أما بعد)

فيقول أخرج الناس الى رحمة مولانا، عمرو بن الجيلى الكمي
 الازموري خار الله له، اني رأيت في هذا الايام، رجلا دخل
 المسجد وقبض على يده اليسرى بمد الاحرام، ولما رآه رجل
 فاضل من الاعلام، أطلق لسانه فيه بالشتم وسوء الكلام، فانتهرته
 وأعلمته بأن ذلك ثابت من قوله وفعله عليه السلام، فأجابني بأنه
 خرج عن مذهب الامام القائل بالكراهة الموطئة للحرام وأن

فعله يقتضى الطعن في امامه الذي هو من الائمة الاعلام، فعارضته
بأنه لا يتوجه على فاعل ذلك او تاركه عقاب ولا ملام، بيدانه
من الادب للمالكى متابعة الامام وطالت المذاكرة حتى انجربنا
على الجهر بالبسملة في الفريضة الكرام، [ولما رأيت] كثرة
السؤال في هذا الموضوع، حتى قال البعض ان السدل ليس من
المشروع، بادرت الى جمع ما عثرت عليه من ذلك في هذا المجموع
مرتبجا من الله أن ينفع به من حسنت نيته، وسلمت من الرياء
والسمعة طويته. وأن يغفر لى زللى، ويشفي بفضله امراضى
وعالى، وها أني جمعت ايها المالكى الموله، ما شرد في المسئلة في
هذه اللائحة. وبينت لك احتياج كل فريق لتكون الطريق
عندك واضحة، وتناضل عن مذهبك بكل هدوء ووقار
وسكينة، لظهور الحجج عندك ظهور الشمس الظهيرة، مع
اعتقادك التسامح في الفعل والترك حتى لا يصدر منك ما يوجب
النقيصة، غير انه ينبغي لك التأدب مع امامك اذ مخالفته هجران
وقطيعة، لاسيما في هذه المسئلة مع ان التقليد لك وظيفة، وقد
نص العلماء على ان كلام المقلد لمقلده ككلام صدر الشريعة
[ورتبته] على مقدمة ومبحثين فالمقدمة فى ذكر نبذة يسيرة من
ترجمة امامنا مالك رضى الله عنه وبعض مآثره ومناقيه وثبته
وورعه ويندرج تحتها اربعة فصول والمبحث الاول فى ذكر

ادلة القبض والسدل واقوال العلماء في ذلك وحجج كل
وتحقيق المقام ويندرج تحته اربعة مقاصد الاول في ذكر اداة
القبض والثاني في ذكر اداة السدل والثالث في بيان حكم التقليد
وذكر اداة لزوم المقلد لقول مقلده والرابع في توجيه دليل
عدم خروج المقلد عن مذهب امامه والمبحث الثاني في ذكر
ادلة قراءة البسملة في الفريضة وعدم قراءتها وبيان احتياج كل
ويندرج تحته ثلاثة مقاصد الاول في ذكر اداة القائل بقراءتها
والثاني في بيان اداة القائل بعدم قراءتها والثالث في ذكر
القائل من المالكية باستحباب قراءتها سرّاً ولما تم ترتيبه سميته :

بلوغ الغاية المقصودة والضالة للنشودة
من الادلة على مسئلة القبض والسدل والبسملة
في الصلاة المفروضة

فدونكه تقييداً جمع بعون الله ما لم يجمعه كتاب ، وامطت عن
وجهه الجميل ستار النقاب ، وتجلت شمس معانيه من تحت
سحاب الاسهاب ، فأسئل الله العظيم المولى الرؤوف الرحيم ، أن
يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وان ينفع به النفع العميم ، وهأنبي
اقدم لك قبل الشروع في المقصود مقدمة مشتملة على نبذة يسيرة
من ترجمة امامنا مالك رضى الله عنه وبعض مآثره ومناقبه وفضائله

وتبته في الفتيا وورعه لخصتها من وفیات الاعيان لابن خلكان
والديباج لابن فرحون وتنوير الحوالك للسيوطي وحواشي
الجوهر الزكية للصفتي والموافقات الاصولية للشاطبي وشرحي
زروق وابن ناجي على الرسالة ونور البصر للهلالی وواقح
الانوار في طبقات الاخيار للشعراني وقمع اهل الزيغ والاحاد
للشيخ محمد الخضر الجكني وشرح الموطا للزرقاني وفتح الرحيم
الرحمان للقادري وجعلتها على اربعة فصول الاول في ذكر نسبه
واولاده وتاريخ ولادته ووفاته والثاني في ذكر ثناء العلماء عليه
الدال على امامته وتبحره في العلوم وترجيح مذهبه والثالث في
ذكر نبذة من مشاهير من روى عنه من شيوخه واقرائه والرابع
في ذكر شيء من حكمه وتبته في الفتيا وورعه [فأقول] امامنا
مالكا رضي الله عنه غني عن التعريف لما حصل له من الاشتهار
وظهور مآثره لا ظهور شمس الضحى في رابعة النهار ، اذ هو
امام ائمة المذاهب المتبوعة ، وفخر علماء الامة وامام دار الهجرة
وعالم المدينة ، مالك بن انس بن مالك بن ابي عامر بن عمرو بن
الحارث بن غسان بغين معجمة مفتوحة بمشاة تحتية ساكنة ومن قال
بمهملة مضمومة فمثلة فقد صحف بن خثيل بخاء معجمة فمثلة مصغرا
وهو المشهور خلافا للدارقطني القائل بجيم مكان الحاء ومن قال
بحاء مهملة فنون فموحدة فقد صحف بن عمرو بن الحارث وهو ذو

اصبح بوزن احمر هكذا ذكره عياض وابن خلكان وابن فرحون
 وغيرهم وذو اصبح لقب للحارث الاكبر على عادة اهل اليمن
 الذى هو منهم فى تلقيب ملوكهم بذى كذا فنههم ذو يزن بفتح
 المشناة والزاي وذو كلاع بفتح الكاف وتخفيف اللام وذو رعين
 مصغر فيقال رعينى وكلاعى واصبحى لان ذو جزء من العلم
 قارنت وضعه فلا تحذف الا فى النسب فالامام رضى الله عنه
 عربى حميرى اصبحى قال ابن عبد البر فى التمهيد لا أعلم اختلافا
 بين اهل العلم بالانساب انه اصبحى عربى اه وكان اسلافه حلفاء
 لبني تميم من قريش فخذ الصديق رضى الله عنه فكانوا ينتسبون
 الى التميميين بولاء الحلف على عادة العرب فظن من لا تحقيق
 عنده بنسبهم انهم مواليهم بالعتق وانا ولاؤهم بالحلف كما ذكره
 غير واحد وهو الذى عليه الجمهور خلافا لابن اسحاق وانا كان
 جده تزوج من التميميين فتاكدت النسبة بينهم وذو اصبح اخو
 يحصب بتثنية الصاد القبيلة التى منها الامام عياض بن موسى
 وبينهما وبين حمير اثنان وعشرون ابا وحمير هو ابن سبا بن
 يشجب بن يعرب بوزن ينصر فيهما بن قحطان وهو جماع العرب
 اليمانية كما ان عدنان هو جماع العرب العدنانية فالعرب المعروفة
 الآن كلها منهما .

ولنرجع الى من ادرك الاسلام من نسب الامام قال ابن

فرحون في الديباج وذكر القاضي بكير بن العلاء القشيري ان
ابا عامر جد ابي مالك كان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم وشهد المغازي كلها مع النبي صلى الله عليه وسلم الابدراً اه
وذكره في الاصابة لكن نقل فيها عن الذهبي انه لم ير من ذكره
في الصحابة وقال انه كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم اه
ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وجده مالك بن ابي عامر من
كبار التابعين وكنيته ابو انس فروى عن عمر وطاحه وكان
خذئاله وعن عائشة وحسان ابن ثابت قوله في الديباج وعن عثمان
ايضاً كما في الاصابة رضي الله عنهم وهو احد الاربعة الذين حملوا
عثمان رضي الله عنه ليلاً الى قبره وغسلوه ودفنوه وهم حويطب
بن عبد العزى وحكيم بن حزام وعبد الله بن الزبير ومالك جد
الامام رضي الله عنهم اه من رياض النظرة في مناقب العشرة
للمحب الطبري وروى عنه بنوه الثلاثة انس والد الامام وابو
سهيل نافع والربيع مات عام اثني عشر ومائة وقال : في الديباج
عن ابي محمد الصواف ان عثمان اغراه افریقیة ففتحها وكان من
كتاب المصاحف حين جمعها عثمان رضي الله عنه وكان عمر بن
عبد العزيز يستشيريه وذكر ذلك مالك في موطاه واما انس والد
الامام فهو من التابعين وكان فقيهاً وتقدم انه يروى عن ابيه ولم
اقف على تاريخ وفاته واما ام الامام فقال في الديباج عن الزبير

هي العالية بنت شريك بن عبد الرحمان الازدية وقيل غير ذلك
 واما الامام فهو من تابعي التابعين لانه ادرك عائشة بنت سعد
 ابن ابي وقاص قال ابن رشد وقد قيل فيها انها صحابية والصحيح
 فيها انها ليست صحابية لان الكلاباذي ذكرها في التابعيات ولم
 يذكرها ابن عبد البر في الصحابييات قاله في رسم الشجرة من سماع
 ابن القاسم من كتاب الطهارة واما صفته رضي الله عنه فقد قال
 ابن سعد في الطبقات اخبرنا مطرف بن عبد الله اليساري قال كان
 مالك بن انس طويلا عظيم الهامة اصلع ابيض الراس واللحية
 ابيض شديد البياض الى الشقرة وفي رواية الواقدي الى الصفرة
 فقال كان حسن الصورة اشم عظيم اللحية تامها تباع صدره ذا
 سعة وطول وكان ياخذ ماطر شاربه ولا يحلقه ويرى حلقه
 مثله وكان يترك له سبالين طويلين ويحتج بقتل عمر لشاربه اذا
 اهمه امره وقال مصعب بن الزبير كان مالك من احسن الناس
 وجهها واحلاهم عينا وانقاهم بياضا واتمهم طولافى جودة بدن
 واما اولاده رضي الله عنه ففي الديباج انه كان له ثلاث
 يحيى ومحمد وفاطمة وهي زوج اسماعيل بن ابي اواس بن اخت
 الامام وقيل كان له رابع اسمه حماد وكانت ابنته تحفظ الموطن
 وتقعده خلف الباب فاذا غلط القاري تقرت الباب فتظن الامام
 مالك ويرد عليه وروى عنه ابنه يحيى الموطا وقدم محمد مصر

وكتب عنه وحدث عنه الحارث ابن مسكين وكان لمحمد ولد
اسمه احمد وروى عن جده مالك لكنه معدود من الضعفاء
واما تاريخ ولادته رضي الله عنه على الصحيح ولد عام مات
انس بن مالك الانصاري خديم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو عام ثلاث وتسعين بتقديم المشاة على المهلة وحملت به امه
ثلاث سنين وقيل سنتين ولد رحمه الله بنى المروءة موضع من
مساجد تبوك على ثمانية برد من المدينة هكذا ذكره بعضهم
وقيل القاضي عياض في اول المشرق انه مدني الدار والمواد
والنشأة ولا منافاة بين هذا وبين من قل ولد بالمدينة لان ذا
المروءة من اعمال المدينة وتوفي رضي الله عنه بالمدينة عام تسعة
بتقديم المشاة على المهلة وسبعين بتقديم المهلة ومائة ودفن بالبقيع
وقبره به معروف فعمره باعتبار عامي الولادة والوفاة سبعة بتقديم
المهلة وثمانون عاما وقد رمز المقرئ رحمه الله لتاريخ وفاته بقوله
فاز مالك بحساب الحمل وبعضهم لتاريخ ولادته بقوله نجم ونظمها
معا العلامة الراوية ابو مهدي سيدي عيسى الثعالبي تلميذ سيدي
علي الانصاري رحمهما الله تعالى وايانا فقال فخر الائمة مالك نعم
الامام السالك ، مولده نجم هدى وفاته فاز مالك ، قال الهلالي
في نور البصر عقب ما تقدم قلت كذا وجدته في كنز الرواية له
والصواب من جهة العروض ميلاده لأن البيتين من المجتث

ومستفعلن في صدر المصرعين معاً مفروق الوتد فالباء فيها وسط
وتد لا يسد خلها زحاف ورمز الفشتالي لتاريخ وفيات الائمة
الاربعة رضي الله عنهم بيت واحد فقال .

فنعمان نق مالك قطع حجة ❀ وللشافعي رد امر ابن حنبل
ف وفاة ابي حنيفة واسمه النعمان عام خمسين ومائة ورمزه نق
ومالك ما تقدم ورمزه قطع والشافعي عام اربعة ومائتين ورمزه
رد وابن حنبل عام احدى واربعين ومائتين ورمزه امر وولد
ابو حنيفة عام ثمانين ومالك فيما ذكر والشافعي عام وفاة ابي
حنيفة وابن حنبل عام اربعة وستين ومائة قال في نور البصر وقد
رمزت لمواليد الاربعة ببيت على طريق الفشتالي فقلت وميلادهم
« ليم ❀ ونجم ❀ وصيف ❀ وقصد » على الترتيب فضلهم جل
الليم بالكسر الصالح والصيف بكسر المشناة التحتية المشددة مطر
الصيف ولا يخفى حسن الاشارة بهذه الرموز لدلالاتها على
صلاح الدين واحيائه بالمطر وطلوع نجم الاهتداء وظهور قصد
السييل الذي هو الصراط المستقيم من التفريط والافراط بولادة
هؤلاء الائمة الكرام رضي الله عنهم وبلغنا بركاتهم كل مرام

الفصل الثاني

في ذكر البعض من فضائله وثناء اكابر العلماء عليه الدال
على امامته وتبحره في العلوم وترجيح مذهبه



قال الامام احمد بن حنبل قال مالك ما جالست سفيها قط
وهذا امر لم يسلم منه غيره وما في فضائل العلماء اجل من هذا
وكان رضي الله عنه من اعظم الناس مروءة واحسنهم سمتا
واكثرهم صمتا واقلمهم كلاما متحفظا بلسانه من اشد الناس مداورة
للناس واستعمالا للانصاف وكان يقول في الانصاف لم اجد
في الناس اقل منه بادرت مداومة عليه وكان من احسن الناس
خلقا مع اهله وولده ويقول في ذلك مرضاة لربك واول ما
جلس لنشر العلم بعد صلاة الظهر وجلس اليه قوم فلما صلى المغرب
اجتمع عليه خمسون او اكثر فلما كان من الغد اجتمع عليه خلق
كثير وكانت له حلقة في حياة نافع اكبر من حلقة قال الواقدي
وغيره كان مجلسه مجلس وقار وحلم وكان رجلا مهابا ليس
في مجلسه شيء من المراء واللفظ اذا سئل عن شيء فأجاب سائله
لم يقل له من اين رأيت هذا وكان رضي الله عنه آية في الحفظ
قل لقد ذهب حفظ الناس كنت آتي ابن المسيب وعروة واب
سليمه وحميدا وسالما وجماعة فادور عليهم اسمع من كل واحد من

الخمسين حديثاً الى المائة ثم انصرف وقد حفظته كله من غير ان
 اخلط حديث هذا بحديث هذا وقال فيما نقل بعض رواته عنه
 ما استودعت قلبي شيئاً فندسيته وكان شديد التحري فيمن ياخذ
 عنه وقال ان هذا العلم دين فانظروا عمن تاخذونه وقال ادركت
 سبعين ممن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عنده
 الاساطين و اشار الى المسجد ما اخذت عنهم شيئاً وان احدهم لو
 ائتمن على بيت مال لكان اميناً الا انهم لم يكونوا من اهل هذا
 الشأن وكان اذا اتى الناس يسئلونه فإن كان سؤلهم متعلقاً
 بالمسائل خرج اليهم فافتاهم وان كان بالحديث اغتسل وتطيب
 ولبس ثياباً جداداً وتعمم وتلقى له المنصة فيخرج بخشوع وجلس
 عليها ولا يزال يبخر بالعود حتى يفرغ من الحديث « واما ثناء »
 اكابر العلماء عليه الدال على امامته وتبحره وترجيح مذهبه فما
 لا يكاد يحصى فمن ذلك قول الامام الشافعي رضي الله عنه اذا
 جاء الاثر فمالك النجم وقال ايضاً اذا ذكر العلماء فمالك النجم وما
 احد امن علي في دين الله من مالك بن انس وقال ايضاً مالك
 استاذي وعنه اخذنا العلم وما احد امن علي من مالك وجعلت
 مالكا حجة بيني وبين الله اه وقال الامام احمد بن حنبل رضي
 الله عنه مالك اتبع من سفيان وسئل ابن حنبل عن مالك وعن
 الثوري ايها افقه قل مالك اكبر في قلبي وسئل ايضاً عنه وعن

الاوزاعى فقال مالك احب الي وان كان الاوزاعى من الائمة
 وسئل ايضاً عنه وعن الليث فقال مالك وهكذا فضله على حماد
 والحكم والنخعي ثم قال رضي الله عنه مالك سيد من سادات
 اهل العلم وهو الامام في الفقه والحديث ومن مثل مالك فقيل
 له الرجل يريد الحديث حديث من يحفظ ويريد ان ينظر في
 الفقه في راي من ينظر فقال حديث مالك وراي مالك فإنه حجة
 بينك وبين الله وقال رحم الله مالكا كان من الاسلام بمكان اه
 بواسطة من مختصر المدارك قال عبد الله ابن الامام احمد بن
 حنبل قلت لأبي من اثبت اصحاب الزهري قال مالك اثبت في
 كل شيء اه قال عبد الرحمن بن مهدي ما بقي على وجه الارض
 ما من على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من مالك بن انس
 وقال يحيى بن سعيد ويحيى بن معين مالك امير المؤمنين في
 الحديث اه وحكي عن الاوزاعى انه كان اذا ذكر مالكا قال
 عالم العلماء وعالم اهل المدينة ومقتي الحرمين اه وقال بقرينة بن
 الوليد ما بقي على وجه الارض اعلم بسنة ماضية ولا باقية منك
 يا مالك اه وقال ابن معين كان مالك من حجب الله على خلقه اه
 وقال ابن عيينة ما رأيت احداً اجود اخذاً للعلم من مالك وما
 كان اشد انتقاد مالك للرجال والعلماء قال وليس من احب ان
 يجلس للفتيا والحديث جلس حتى يشاور اهل الصلاح والفضل

فإن رأوه أهلاً لذلك جلس قال مالك وما جلست حتى شهد
سبعون شيخاً من أهل العلم أني أهل لذلك أه وقال البخاري
وغيره أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر أه وسئل ابن
المبارك من أعلم أمالك أم أبو حنيفة قال مالك أعلم من استاذي
أبي حنيفة وهو إمام في الحديث والسنة وما بقي على وجه الأرض
أمن على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من مالك ولا
أقدم عليه أحداً في صحة الحديث ولم أر أحداً مثله أه وقال أبو
عمر في أول التمهيد عن ابن مهدي سئل من أعلم مالك أو أبو
حنيفة قال مالك أعلم من استاذي أبي حنيفة يعني حماد بن أبي
سليمان أه وقال جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
في أول تنوير الحوالك ما نصه قال ابن مهدي سفيان الثوري إمام
في الحديث وليس بإمام في السنة والأوزاعي إمام في السنة وليس
بإمام في الحديث ومالك بن أنس إمام فيهما جميعاً قل وسئل ابن
الصلاح في فتاويه عن معنى هذا الكلام فقل السنة هاهنا ضد
البدعة فقد يكون الإنسان عالماً بالحديث ولا يكون عالماً بالسنة
وقال ابن عيينة كان مالك لا يبلغ من الحديث الأصححاً ولا
يحدث إلا عن ثقات الناس وما أرى المدينة إلا مستخرب بعد موت
مالك أه وفي الديباج المذهب عن أحمد بن حنبل أنه سئل عن
يريد أن يكتب في الحديث وينظر في الفقه حديث من يكتب

وفي رأي من ينظر فقال حديث مالك ورأي مالك اه وذكر
 ابو نعيم في الحلية عن يحيى بن سعيد القطان ما اقدم على مالك
 في زمانه احداً اه وقال ابو قدامة كان مالك احفظ اهل زمانه
 وقال ابن مهدي ما رأيت اعقل من مالك وقال الشافعي العليم
 يدور على ثلاثة مالك بن انس وصفيان بن عيينة والليث ابن سعد
 وقال سفيان بن عيينة في حديث يوشك ان يضرب الناس اكباد
 الابل يطلبون العلم فلا يجدون عالماً اعلم من عالم المدينة نرى انه
 مالك بن انس اه وقال ابن وهب لولا مالك والليث لضللتنا اه
 وقال الامام الشافعي سألتني محمد بن الحسن يعني صاحب ابى
 حنيفة ايها اعلم صاحبنا ام صاحبكم فقلت على الانصاف قال نعم
 فقلت ناشدتك الله ايها اعلم بالقرآن قال اللهم صاحبكم فقلت
 ناشدتك الله ايها اعلم بالسنة قال اللهم صاحبكم فقلت ناشدتك الله
 ايها اعلم بأقوال اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم
 صاحبكم قال الشافعي فقلت له لم يبق الا القياس والقياس
 لا يكون الا على هذه الاشياء اه وذكر ابو نعيم في الحلية عن
 خلف بن عمر قال سمعت مالك بن انس يقول ما اجبت في الفتيا
 حتى سألت من هو اعلم مني هل يراني موضعاً لذلك سألت
 ربيعة وسألت يحيى بن سعيد فاصرا نى بذلك فقلت له يا أبا عبد
 الله فلو نهوك قال كنت انتهى لا ينبغي لرجل ان يرى نفسه

اهلا لشيء حتى يسئل من هو أعلم منه اه وقال في المدخل قال
 القرافي ما اتي مالك رحمه الله حتى اجازته اربعون محنكا اه
 وذكر ابو نعيم في الحلية عن المثني بن سعيد قل سمعت مالكا
 يقول ما بت ليلة الا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اه وقال
 في مختصر المدارك قال الشافعي قامت لي عمتي ونحن بمكة رأيت
 في هذه الليلة عجباً قلت وما هو قالت كأن قائلها يقول مات الليلة
 اعلم اهل الارض فحسبنا تلك الليلة فإذا هي ليلة وفات مالك اه
 وقال الحسن بن حمزة الجعفي كنت اشتم مالكا فمتمت فرأيت
 كأن الجنة فتحت قلت ما هذا قالوا الجنة قلت فما هذه الغرف
 قالوا للملك لما ضبط على الناس دينهم فلم انتقصوا بعدو كنت
 اكتب عنه اه ورأى محمد بن ربح في المنام رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال يا رسول الله قد اختلف علينا مالك واليت فأيهما
 أعلم فقال مالك ورث وجدى قال ابو نعيم معناه وارث علي اه
 ورواه صلى الله عليه وسلم ابو بكر بن سعدون فسأله عن مسألة
 اختلف فيها مالك واليت فقال راي مالك هو الصواب اه ورواه
 بعضهم فسأله عن يقتدى به في الحديث وفي الفقه وذكر
 له اختلاف العلماء فأمره صلى الله عليه وسلم بالاقتداء بمالك اه
 وذكر سيدي عبد الوهاب الشعراي في ذيل طبقاته ان شخصا
 زار سيدي عبد الرحمان التاجوري وسأله ان يقرأ له الفاتحة فقال

له هذا لم يرد فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقرأها له
فلما سمع ذلك سيدى عبد الرحمن قال الامر سهل فى ذلك ولو
قرأها لم يواخذ الله عليها قال الشعراني فرأيت النبي صلى الله عليه
وسلم وقال لى عليك بالاطلاع على أقوال امام دار الهجرة
والوقوف عندها فإنه شهيد انارى اه قال فعلت ان توقف
الشيخ عبد الرحمن عن القراءة لعدم ورود شيء فيها أفضل من
الابتداع ولذا استحسنة العلياء وعلمت ان الامام مالكا رضي الله
عنه من أشد الناس اتباعاً للسنة الحمديدية فلذلك طالعت المدونة
الكبرى والموطا وحررت منهما المسائل التى اختص بها الامام
عن الائمة الثلاثة لاقف عندها عملاً باشارة رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقال الدارقطنى لانهلم أحداً تقدم أو تأخر اجتمع له
ما اجتمع لمالك اه وقال بشر الحافى رضي الله عنه من زينة الدنيا
ان يقول الرجل حدثنا مالك اه وقال ابن رشد فى المقدمات
فى كتاب السرقة لما تكلم على مسألة اشتراك الجماعة فى سرقة
النصاب فرحم الله مالك بن انس فإنه كان امير المؤمنين فى الراى
والاثار وأعرف الناس بالقياس وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء
ومذهبه رضي الله عنه مبنى على سد الذرائع واتقاء الشبهات فهو
أبعد المذاهب من الشبه والحوارج والروافض وغيرهما من
الطوائف الضالة ذكره السبكى ونقله فى المعيار وفى تحفته

الاكابر وفي الرحلة العياشية والشيخ مرتضى في شرح الاحياء اه
 من حواشي فتح الرحيم والرحمان ونقل ابن سهل عن بعضهم
 انه قال كل من زاغ عن مذهب مالك فانه ممن رين على قلبه
 وزين له سوء عمله فقد رأيت في أقاويل الفقهاء ورأيت ما صنف
 من أخبارهم الى يومنا هذا فلم أر مذهباً اتقى ولا أبعد من الزيغ
 من مذهب مالك وجل من يعتقد مذهباً من المذاهب فيهم
 الخارجي والرافضي إلا مذهب مالك فما سمعت أحداً ممن يقلده
 قال بشيء من هذه البدع فلا ستمسك به نجاتك ان شاء الله اه
 وقل السبكي في مفيد النعم ومبيد النقم وهؤلاء الحنفية
 والشافعية والمالكية وفضلاء الحنابلة يد واحدة كلهم على رأي
 أهل السنة والجماعة يدينون بطريقة شيخ السنة ابي الحسن
 الأشعري لا يحيد عنها الارعاع من الحنفية والشافعية لحقوا بأهل
 الاعتزال ورعاع من الحنابلة لحقوا بأهل التجسيم وبرا الله المالكية
 فلم ير مالكي إلا الأشعري العقيدة اه المراد منه وكفاه في ذلك
 شرفاً وفخراً حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أخرجه
 الامام احمد والترمذي وحسنه والنسائي والحاكم في المستدرک
 وصححه من حديث ابي هريرة وأبي موسى الأشعري مرفوعاً
 يوشك ان يضرب الناس اكباد الابل يطالبون العلم فلا يجدون
 عالماً أعلم من عالم المدينة وقد فسره الأئمة بمالك لانهم انفرد بهذا

الوصف عند الاطلاق ولم يشتهر به غيره من علمائها فإذا قيل هذا قول عالم المدينة علم انه مالك ولذا قال سفيان بن عيينة وغيره نرى أنه مالك اه وقال الامام احمد بن حنبل إذا رأيت الرجل ينقص مالكا فاعلم أنه متباعد اه وقال أبو داود واخشى عليه من البدعة اه وقال ابن مهدي إذا رأيت الحجازي يحب مالكا فاعلم انه صاحب سنة وإذا رأيت احداً يتناوله فاعلم انه على خلاف ذلك اه وقال في الديباج وكان ربيعة إذا جاء مالك يقول جاء العاقل اه « واما ترجيح مذهبه » فقد عد القاضي عياض في المدارك بالترجيح مذهب مالك وبيان الحجة في وجوب تقليده ورجح ذلك من طريق النقل والاعتبار فليُنظر ذلك فيه وذكر القاضي عبد الوهاب في آخر المعونة شيئاً من ذلك وقل ابن ناجي في شرح الرسالة اختار الشيخ مذهب مالك لأنه امام دار الهجرة وهو المعني بالحديث وذكره ثم قال ولأنه جمع بين شرفي الحديث والفقه وغيره من ائمة الدين اما فقيه صرف كالشافعي وأبي حنيفة ليس لهما ذكر عند الصحيحين واما محدث صرف كاحمد وداود اه وهو ما خوذ من كلام القاضي عياض في المدارك وقال الشيخ زروق في شرح الرسالة يكفي في ارجحيته كونه امام دار الهجرة في خير القرون ومتبوع أهل المغرب الذين لا يزالون ظاهرين على الحق إلى قيام الساعة كما صح في الحديث

وان اختلفت روايته وعصم الله مذهبه من ان يكون فيه ذو
 هوى موسوماً بالامامة وجعله مقدماً عند الكفاة حتى ان كل
 ذي مذهب يختاره بعد مذهبه وجعل رؤساء مذهبه حجة بعده
 في الحديث كالفقه قد خرج لهم البخاري وما ملا كتابه الا بهم
 فهم الحجة والائمة الاثبات الذين برزوا ولم يثبت ذلك لغيرهم
 وإن كان صالحاً اميناً ثم قال ومن طالع مناقب الائمة الاربعة
 عرف علو مرتبتهم ووجوب تقديمهم على غيرهم ولزوم الاقتداء
 بهم وترجيح عنده احدهم على ما يتعرف من مراتبهم ويرى مع
 ذلك ان مالكا اعلام واسنام الا ترى ان الشافعي تلميذه واحمد
 تلميذ الشافعي ويرحم الله ابن الاثير حيث يقول كفى مالكا شرفاً
 ان الشافعي تلميذه واحمد تلميذ الشافعي وكفى الشافعي شرفاً ان
 مالكا شيخه واما أبو حنيفة فذكر غير واحد انه لقي مالكا وأخذ
 عنه شيئاً من الحديث فهو اذا شيخ الكل وامام الائمة وكلهم
 على هدى وتقى وعلم وورع وزهد اه

الفصل الثالث

في ذكر نبذة من مشاهير من روى عن مالك من شيوخه ثم من
 اقرانه المشاركين له في شيوخه وغيرهم من الائمة الاجلاء النقاد
 قد ذكر القاضي عياض في المدارك رواية الامام مالك قال

وروى عنه الأئمة الأجلاء من شيوخه وغيرهم فمن شيوخه من
التابعين محمد بن شهاب الزهري ومات قبل بخمس وخمسين سنة
وربيعة بن أبي عبد الرحمان ومات قبله بثلاث واربعين سنة
وهشام بن عروة بن الزبير بن العوام ومن شيوخه من غير التابعين
نافع ابن أبي نعيم القاري قرأ مالك عليه القرآن وروى هو عن
مالك وابن أبي ذيب وسليمان بن مهران العمش ومن اقرانه
سفيان الثوري والليث بن سعد المصري والاوزاعي وحامد بن أبي
سليمة وسفيان بن عيينة والامام ابو حنيفة وابنه حماد وابو يوسف
القاضي صاحب ابي حنيفة ومن طبقتا بعد هؤلاء المعيرة بن عبد
الرحمان الخزومي المالكى والامام محمد بن ادريس الشافعى ومحمد
بن الحسن صاحب ابي حنيفة والوليد بن مسلم وغيرهم من مشاهير
الرواة وعد القاضي عياض رحمه الله منهم القانينا قال وتركنا
كثيراً ممن لم يشتهر وروى ابن وهب وابن القاسم عن مالك قال
ما احد ممن نقلت عنه هذا العلم الا اضطر الي حتى سألتني عن
امر دينه اه واما رواية أبى حنيفة عن الامام مالك فقد ذكر
الشيخ جلال الدين السيوطى الشافعى في كتابه الموسوم تزيين
المالك بترجمة الامام مالك بلغنى في هذه الايام ان ثم من انكر
رواية الامام ابى حنيفة عن الامام مالك وعلل ذلك بكبر سنه
وهذا لا يقال فقد روى عن الأئمة من هو اكبر منهم سناً وقد

روى عن الامام مالك من هو اكبر سنا من الامام أبى حنيفة
واقدم وفاة كالزهرى وربيعة وكلاهما من شيوخ مالك فإذا روى
عنه شيوخه فلا يبعد ان يروى عنه ابو حنيفة الذى هو من اقرانه
ورواية ابى حنيفة عن مالك ذكرها الدارقطنى فى كتابه وابن
حجر والبخارى فى مسند ابى حنيفة والخطيب البغدادى فى
كتاب الرواة عن مالك وذكرها من المتأخرين الحافظ مغايطي
والشيخ سراج الدين البلقينى وقال الزركشى فى نكته صنف
الدارقطنى جزءاً فى الاحاديث التى رواها ابو حنيفة عن الامام
مالك قال وقال الحنفية اجل من روى عن مالك ابو حنيفة اه
وقال ابو الحسن الدارقطنى لا نعلم احداً تقدم او تأخر اجتمع
له ما اجتمع لمالك وذلك انه روى عنه رجلان حديثاً واحداً بين
وفاتيهما نحو من مائة وثلاثين سنة محمد بن شهاب الزهرى شيخه
توفى سنة خمس وعشرين ومائة وابو حذافة السهمى توفى بعد
الخمسين والمائتين روى عنه حديث الفريضة ابنت مالك فى مكنتى
المعتدة اه وانشأ سعدون البورجينى فى مدح الامام مالك
قصيدة حسبها فى تنوير الحوالك فقال :

اقول لمن يروى الحديث ويكتب

ويسلك سبيل الفقه فيه ويطلب

ان احببت ان تدعى ادا الحق عالماً

فلا تعد ما تحوى من العلم يثرب
 اترك دارا كانت بين يسوتها
 يروح ويغدوا جبرائيل المقرب
 ومات رسول الله فيها وبعده
 بسنته اصحابه قد تادبوا
 وفرق شمل العلم في تابعيهم
 وكل امريء منهم له فيه مذهب
 فخلصه بالسبك للناس مالك
 ومنه صحيح في المجد واجرب
 فابري بتصحيح الرواية داءه
 وتصحيحها فيه دواء مجرب
 ولو لم يلح نور الموطا لمن سرى
 بليل عماء ما درى اين يذهب
 الى ان قال في اخرها
 لقد احسن التحصيل في كل ماروى
 كذا فعل من يخشى الاله ويرهب
 لقد فاق اهل العالم حيا وميتا
 فاضحت به الامثال في الناس تضرب
 وما فاقهم الا بتهوى وخشيت

وإذ كان يرضى في الإله وبلغضب
فلا زال يسقى قبره كل عارض
بمنبعق ظلت عز اليه تسكب

الفصل الرابع

في تحريه وثبته وورعه وذكر شيء من حكمه رضي الله عنه
اعلم ان تورعه وثبته في الفتيا مشهور وذلك في غير ما
ديوان مسطور قال الشاطبي في المواقفات في اصول الشريعة
قال مالك بن انس ربما وردت على المسئلة تمنعني من الطعام
والشراب والنوم فقل له يا أبا عبد الله والله ما كلامك عند الناس
الا نقر في حجر ما تقول شيئاً الا تلقوه منك قال فمن احق ان
يكون هكذا الا كان هكذا قال الراوى فرأيت في النوم قائلاً
يقول مالك معصوم وقال رضي الله عنه اني لا فكر في المسئلة
منذ بضع عشرة سنة فما اتفق لي فيها راي الى الآن وكان اذا
سئل عن المسئلة قال للسائل انصرف حتى انظر فيها فينصرف
ويردد فيها فقل له في ذلك فبكى وقال اني اخاف ان يكون
لي من المسائل يوم واي يوم وكان رضي الله عنه اذا سئل عن
مسئلة تغير لونه وربما سئل عن خمسين مسئلة فلا يجيب منها في
واحدة وكان يقول من احب ان يجيب عن مسئلة فليعرض نفسه

قبل ان يجيب على الجنة والنار وكيف يكون خلاصه في
 الاخرة ثم يجيب وقال بعضهم لكانما مالك والله اذا سئل عن
 مسألة واقف بين الجنة والنار اه وقال رضي الله عنه ما شيء اشد
 علي من ان اسئل عن مسألة من الحلال والحرام لان هذا هو
 القطع في حكم الله ولقد ادركت اهل العلم والفقه ببلدنا وان
 احدهم اذا سئل عن مسألة كان الموت اشرف عليه ورأيت اهل
 زماننا هذا يشتهون الكلام فيه والفتيا ولو وقفوا على ما يصيرون
 اليه غدا لقللوا من هذا وان عمر بن الخطاب وعليه وعامة خيار
 الصحابة كانت ترد عليهم المسائل وهم في خير القرن الذي بعث
 فيهم النبي صلى الله عليه وسلم وكانوا يجمعون اصحاب النبي صلى
 الله عليه وسلم ويسئلون ثم حينئذ يفتون فيها واهل زماننا هذا
 قد صار فخرهم الفتيا فبقدر ذلك يفتح لهم من العلم قال ولم يكن
 من امر الناس ولا من مضى من سلفنا الذين يقتدى بهم ومعمل
 الاسلام عليهم ان يقولوا هذا حلال وهذا حرام ولكن يقولوا
 انا اكره كذا وارى كذا واما حلال وحرام فهذا الافتراء على الله
 اما سمعت قول الله تعالى قل ارايتم ما انزل الله لكم من رزق الاية
 لأن الحلال ما حلله الله ورسوله والحرام ما حرماه اه وقال
 موسى ابن داود ما رأيت احدا من العلماء اكسر ان يقول
 لا احسن من مالك وربما سمعته يقول ليس نبتي بهذا الامر ليس

هذا ببلدنا وكان يقول للرجل يسئله اذهب حتى انظر في امرك
 اه قال الراوى فقلت ان الفقه من باله اي معروف عنده ولكن
 لورعه يريد التثبت وهذا نوع من التقوى الموجبة لرضى الله عن
 عبده ورفعته في اعين خلقه وسأل رجل مالكا عن مسألة وذكر له
 انه ارسل فيها من مسيرة ستة اشهر من المغرب فقال له اخبر الذي
 ارسلك انه لا علم لي بها قال ومن يماها قل من علمه الله اه وسأله
 رجل عن مسألة استودعه اياها اهل المغرب فقال ما ادرى ما ابتلينا
 بهذه المسئلة ببلدنا ولا سمعنا احدا من اشياخنا تكلم فيها ولكن
 تعود فلما كان من الغد جاء وقد حمل ثقله على بغله يقوده فقال
 مسئلتي فقال ما ادرى ما هي فقال الرجل يا ابا عبد الله تركت
 خلفي من يقول ليس على وجه الارض اعلم منك فقال مالك غير
 مسترحش اذا رجعت فاخبرهم اني لا احسن اه وسأله اخر فلم
 يجبه فقال له يا ابا عبد الله اجنبي فقال ويحك تريد ان تجعلني
 حجة بينك وبين الله فاحتاج انا اولا ان انظر كيف خلاصى ثم
 اخلاصك اه وسئل من العراق عن اربعين مسألة فما اجاب منها
 الا في خمس وكان يقول في اكثر ما يسئل عنه لا ادرى ولما اخبر
 الليث بذلك ونحوه بكى وقال مالك والله اقوى من الليث اه
 وقال ابو مصعب قال لنا المغيرة تعالوا نجتمع كل ما بقي علينا ما
 نريد ان نسئل عنه مالكا فكثنا نجتمع ذلك وكتبناه في خنداق

ووجه به المغيرة اليه وسأله الجواب فاجابه في بعضها وكتب
 في الكثير منه لا ادري فقال المغيرة يا قوم لا والله ما رفع الله هذا
 الرجل الا بالتقوى من كان يسئل عن هذا فيرضى ان يقول
 لا ادري اه والروايات عنه في لا ادري لا احسن كثيرة حتى
 قيل لو شاء رجل ان يملأ صحيفته من قول مالك لا ادري لفعل اه
 وقيل له اذا قلت انت يا ابا عبد الله لا ادري فمن يدري قال ويحك
 اعرفتنى ومن انا ايش منزلتى حتى ادري ما لا تدرون ثم اخذ
 محتج بحديث ابن عمر وقال هذا ابن عمر يقول لا ادري فمن انا
 وانما اهلك الناس العجب وطلب الرياسة وهذا يضمحل عن
 قليل اه وقال مرة اخرى قد ابتلى عمر بن الخطاب بهذه الاشياء
 فلم يجب فيها وقال ابن الزبير لا ادري وقال ابن عمر لا ادري
 وسئل رضي الله عن مسألة فقال لا ادري فقال له السائل انها
 مسألة خفيفة سهلة وانما اردت ان اعلم بها الامير وكان السائل ذا
 قدر فغضب مالك وقال مسألة خفيفة سهلة ليس في العلم شيء
 خفيف اما سمعت قول الله تعالى انا سنلقي عليك قولا ثقيلا فالعلم
 كالثقل وبخاصة ما يسئل عنه يوم القيامة اه وحكى ابن
 فرحون في الديباج عن المدارك عن الامام مالك انه قال جالست
 بن هرم ثلاث عشرة سنة ويرى ست عشرة سنة في علم لم ابته
 لأحد من الناس اه وقال ابن وهب قال مالك سمعت من ابن

شهاب احاديث كثيرة ما حدثت بها قط ولا احدث بها قال
 الفروي فقلت له لم قال ليس عليها العمل اه وقيل له عند ابن
 عيينة احاديث ليست عندك فقال انا احدث الناس بكل ما سمعت
 اني اذا احق وفي رواية اني اريد ان اضلهم اذا اه وسئل عن
 مسألة اجاب فيها ثم قال مكانه لا ادري انا هو الرأي وانا اخطى
 وارجع وكل ما اقول يكتب اه وكان رضي الله عنه اذا اكثروا
 عليه من المسائل قال حسبكم من اكثر اخطأ واذا سمع احد يقول
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلسه في الجبس حتى يصحح
 ما قال وجلس بعضهم في مجلسه فلما رآه هيئته واجلاله انشد فقال
 يا بني الجواب فما يكلم هيئته ❀ والسائلون نواكس الاذقان
 ادب الوقار وعز سلطان التقى ❀ فهو المهاب وليس ذا سلطان
 وكان رضي الله عنه كثيرا ما يتمثل بقول القائل :

وخير الامور ما كان سنة ❀ وشر الامور المحدثات البدائع
 وكان رضي الله عنه يقول اذا ترك العالم لا ادري فيما لا يدري
 اصببت مقاتله وانظم ذلك بعضهم فقال :

ومن كان يهوى ان يرى متصدرا

ويكره لا ادري اصببت مقاتله

وسأله رجل عراقي عن رجل وطى دجاجة ميتة فافقت البيضة
 عنده عن فرخ اياكلها فقال رضي الله عنه سل عما يكون ودع

ما لا يكون وسأله آخر عن نحو هذا فلم يجبه فقال له لم
لا تجيبني يا ابا عبد الله فقال لو سألت عما تستفهم به اجبتك اه
وكان رضي الله عنه يكره المراء والجدال في العلم ويقول انه
ينذهب نور العلم من القلب واذا جاء احد من اهل الاهواء
يجادله يقول له يا هذا اما انا فعلى بصيرة من ربي واما انت فشاك
فاذهب الى شاك مثلك فخاصمه ثم يقرأ قل هذه سبيلي ادعوا الى
الله الاية اه وقال اشهب رأيت في النوم قائلا يقول لقد لزم
مالك كلمة عند فتواه لو وردت على الجبال لقلعتها وذلك قوله
ما شاء الله لا قوة الا بالله اه

— واما حكمه رضي الله عنه فكثيرة شهيرة —

قد دونت بها الدواوين فن ذلك ما في مختصر المدارك ان
رجلا سأل مالكا عن شيء من علم الباطن فغضب وقال ان علم
الباطن لا يعرفه الا من عرف علم الظاهر فإنه متى عرفه وعمل به
فتح الله له علم الباطن ولا يكون ذاك الا مع فتح القلب وتنويره
ثم قال للرجل عليك بالدين المحض واياك وبنيات الطرق وعليك
بما تعرف واترك ما لا تعرف وقال رضي الله عنه طلب العلم حسن
لمن رزق خيره وهو قسم من قسم الله عز وجل ولكن انظر ما
يلزمك من حين تصبح الى حين تمشي فالزمه وقال ليس العلم
بكثرة الرواية وانا هو نور يضعه الله في القلوب وقال شر العلم

الغريب وخير العلم الظاهر الذي رواه الناس وقال لابن وهب
 اد ما سمعت وحسبك ولا تحمل لاحد على ظهرك فإنه كان يقال
 اخسر الناس من باع آخرته بدنياه واخسر من باع آخرته بدنياه
 غيره وقال ان المسئلة اذا سئل عنها الرجل فلم يجب واندفعت
 عنه فإنما هي بلية صرفها الله عنه وقال من صدق في حديثه متع
 بعقله ولم يصبه ما يصيب الناس من الهرم وقال لا يصلح الرجل
 حتى يترك ما لا يعنيه ويستغل بما يعنيه فإذا فعل ذلك يوشك
 ان يفتح له قلبه وقال ما زهد احد فيها الا انطقه الله بالحكمة
 وقال عليك بمجالسة من يزيد في علمك قوله ويدعوك الى
 الاخرة فعله واياك ومجالسة من يضلك قوله ويدعوك الى الدنيا
 فعله وقال له رجل اوصني فقال اذا هممت بأمر من طاعة الله فلا
 تحبسه فواقا حتى تمضيه فانك لا تامن الا حداث واذا هممت بغير
 ذلك فإن استطعت ان لا تمضيه ولو فواقا فلعل الله يحدث لك
 تركه ولا تستحي اذا دعيت لأمر ليس بحق ان تعمل الحق
 وقرأ والله لا يستحي من الحق وطهر ثيابك ونقها من معاصي الله
 وعليك بمألى الامور وكبارها واتق رذائلها وسفاسفها فإن الله
 يحب معالى الاخلاق واكثر تلاوة القراءة واجتهد في الخير
 واذهب حيث شئت وقال كثرة الكلام تمج العالم وتذله وتنقصه
 ومن عمل هذا ذهب بهأوه ولا يوجد ذلك الا في النساء والصغار

وكان يقال نعم الرجل فلان لولا انه يتكلم كلام شهر في يوم
وقال طلب الرزق في شبهة خير من الحاجة الى الناس وقال من
ذلة العلم ان تجيب كل من يسألك ولا تكن اماما بكل ما تسمع
ومن ذلة العلم ان تنطق به قبل ان تسئل عنه اهـ (وبالجملة)
فناقبه رضي الله عنه وفضائله واحواله بحر لا منتهى لمدده ،
ولنمسك عنان القلم ولنرجع الى ما نحن بصدده ، فإن مثاره
لا يعدها لسان ، ولا يحصيها قلم ببيان ، وذلك فضل الله الواحد
المنان ، يوتييه من يشاء من عباده المتمسكين بشريعة ولد عدنان ،
صلى الله عليه وعلى آله واصحابه في كل حين واوان

المقصد الاول من المبحث الاول

اعلم رحمى الله واياك برحمته الواسعة ، وافاض علينا من
مواهبه الكونية ، ان الكلام على القبض والسدل طويل الذيل ،
تكلم عليها الاواخر والاوائل ، وانتصر لكل منهما جيل بعد
جيل ، الى ان انتشر الآن القبض وتقول على الامام مالك بعض
الاقاويل ، من تشبه على السدل بغير دليل ، كلا انه لا ينسب له
ذلك الا من لا معرفة له بالتاويل ، ويوجب له الحسارة والخزي
الطويل ، ولذا اردت ان اتكلم هنا على ذلك ، وابين لك
احتجاج كل فريق مما لهم هنا لك ، لتصير على بصيرة ويزول

عنك جميع الشكوك والحوالك ، وتسلك طريق الادب مع
الامام مالك ، فأقول وبالله تعالى التوفيق والتكميل ، وهو
حسبي ونعم الحسيب والوكيل ، قد احتج الجمهور على مشروعية
الوضع بأحاديث صحيحة منها ما أخرجه الامام احمد ومسلم عن
وائل بن حجر رضي الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم
رفع يديه حين دخل في الصلاة وكبر ثم التحف بشوبه ثم وضع
اليمنى على اليسرى فلما اراد ان يركع اخرج يديه ثم رفعهما وكبر
فركعهما قال سمع الله لمن حمده رفع يديه فلما سجد سجد بين
كفيه « وفي رواية » لأحمد وابي داود ثم وضع يده اليمنى
على كف اليسرى والرمغ والساعد « ومنها » ما أخرجه الامام
مالك والامام احمد والبخاري عن ابي حازم قال : قال سهل بن
سعد رضي الله عنهما كان الناس يومرون ان يضع الرجل اليد
اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال ابو حازم ولا اعلم الا
ينمى اي يرفع ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم « ومنها »
ما أخرجه النساء وابن ماجه وابو داود واللفظ له عن ابن
مسعود رضي الله عنهما انه كان يصلي فوضع يده اليسرى على
اليمنى فراء النبي صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على
اليسرى « ومنها » ما أخرجه الامام احمد والدارقطني عن جابر
رضي الله عنه قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجل

وهو يصلي وقد وضع يده اليسرى على اليمنى فاتترعها ووضع
 اليمنى على اليسرى « ومنها » ما أخرجه الامام احمد وابو
 داود عن علي رضي الله عنه قال ان من السنة في الصلاة وضع
 الاكف على الاكف تحت السرة « ومنها » ما أخرجه ابو داود
 ايضاً عن ابي جرير الضبي عن ابيه قال رأيت علياً يمسك شماله
 بيمينه على الرسغ فوق السرة « ومنها » ما أخرجه ابو داود
 ايضاً عن طاوس انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع
 يده اليمنى على يده اليسرى ثم يشد بهما على صدره وهو في
 الصلاة « ومنها » ما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وصححه من
 حديث وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره « ومنها »
 ما أخرجه الطبراني في الكبير بسند صحيح عن ابن عباس رضي
 الله عنهما قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول انا معشر
 الانبياء امرنا بتعجيل فطرنا وتأخير سحورنا وان نضع ايماننا على
 شمالتنا في الصلاة « ومنها » ما أخرجه الطبراني عن ابي الدرداء
 رفعه قال ثلاث من اخلاق النبوة تعجيل الافطار وتأخير السحور
 ووضع اليمنى على الشمال في الصلاة « ومنها » ما رواه ابن عبد
 البر عن ابي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ثلاث من النبوة تعجيل الافطار وتأخير السحور

ووضع اليمنى على اليسرى في الصلاة « ومنها » ما رواه سعيد
 بن منصور عن عائشة رضي الله عنها قالت ثلاث من النبوة فذكرت
 مثل حديث أبي هريرة « ومنها » ما أخرجه الطبراني عن يمل
 بن مرة قل : قل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث يحبها الله
 عز وجل تعجيل الإفطار وتأخير السجود وضرب اليدين
 اسداهما بالأخرى في الصلاة اه قلت وبالأحاديث المذكورة
 احتج الجمهور على مشروعية القبض في الصلاة حتى حكى
 الحظ ابن حجر في الفتح عن ابن عبد البر انه قال لم يات عن
 النبي صلى الله عليه وسلم فيه خلاف وهو قول جمهور من الصحابة
 والتابعين وهو الذي أخرجه مالك في الموطأ اه واحتجوا أيضاً
 بتلك الأحاديث الكثيرة على العدد الكثير من الصحابة والتابعين
 فقد روى القبض عن النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر صحابياً
 وتابعين فمن ذلك هلب عند الامام احمد والترمذي وابن ماجه
 والدارقطني وفي اسناده قصيصة ابن هلب لم يرو عنه غير سماك
 وثقه العجلي وقال ابن المدني والنسائي مجهول وحديث هلب
 حسنه الترمذي وعن غطفان بن الحرث عند الامام احمد وعن
 ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي وابن حبان والطبراني وقد
 تفرد به حرمله وعن ابن عمر عند العقيلي وضعفه وعن حذيفة عند
 الدارقطني وعن أبي الدرداء عند الدارقطني مرفوعاً وابن أبي

شعبة موقوفا وعن جابر عند الامام احمد والدارقطني وعن ابن
 الزبير عند ابي داوود وعن عائشة عند البيهقي وقال صحيح وعن
 شداد بن شرحبيل عند البزار وفيه عباس بن يونس وعن يعلى بن
 مرة عند الطبراني وفيه عمر بن عبد الله بن يعلى وهو ضعيف
 وعن عقبه بن ابي عائشة عند ابن حجر الهيثمي موقوفاً باسناد
 حسن وعن معاذ عند الطبراني وفيه الحصب بن جحدر
 وعن ابي هريرة عند الدارقطني والبيهقي وعن الحسن البصري
 مرسل عن ابي داوود وعن طاوس مرسل عنده ايضاً وعن
 سهل بن سعد عند الامام احمد والبخاري وعن ابن مسعود عند
 ابي داوود والنسائي وابن ماجه وعن علي عند الامام احمد وابي
 داوود وعن وائل بن حجر عند مسلم واحمد وابي داوود
 والنسائي وابن حبان وابن خزيمة اهـ من نيل الاوطار للشركاني
 الحنفى [قلت] الكل صحابة عدا الحسن البصري وطاوس فتابعيان
 وقال بعضهم وبقي عليه من الصحابة انس بن مالك عند ابي محمد
 الجوهري في اماليه واعلم أن ابا هريرة كما روى القبض روى
 السدل فله روايتان اما حديث القبض فرواه عنه الدارقطني
 والبيهقي وأما حديث السدل يعني باعتبار ذكر صفة صلاة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولم يذكر فيها القبض فرواه عنه مسلم
 وكذلك عبد الله بن الزبير له روايتان أيضاً اما حديث السدل

فذكره عنه وعن الحسن البصري العيني الحنفي وأما حديث القبض
فذكره عنه أبو داود

المقصد الثاني في بيان أدلة السدل

اعلم وفقني الله وإياك لطريق الحق انه قد احتج جمهور اصحاب
مالك على ما ذهب إليه الامام رضي الله عنه من استحباب السدل
في الفرض بالاخبار الصحيحة التي لم يذكر فيها قبض منها
ما أخرجه الامام احمد وأبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه
عن ابي حميد الساعدي انه قال وهو في عشرة من اصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم احدهم ابو قتادة انا اعلمكم بصلاة رسول
الله صلى الله عليه وسلم قالوا ما كنت اقدم مناله صحبة ولا اكثر ناله
اتيانا قال بلى قالوا فاعرض فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا قام الى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه حتى يحاذي بهما
منكبيه ثم يكبر فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما
منكبيه ثم قال الله أكبر وركع ثم اعتدل فلم يصوب رأسه ولم
يقنع ووضع يديه على ركبتيه ثم قال سمع الله لمن حمده ورفع يديه
واعتدل حتى رجع كل عظم في موضعه معتدلاً ثم هوى الى
الارض ساجداً ثم قال الله أكبر ثم ثنى رجله وقعد عليها واعتدل
حتى رجع كل عظم في موضعه ثم نهض ثم صنع في الركعة

الثانية مثل ذلك حتى اذا قام من السجدة كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما صنع حين افتتح الصلاة ثم صنع كذلك حتى اذا كانت الركعة التي تنقضي فيها صلاته اخر رجلاه اليسرى وقعد على شقه متوركاً ثم سلم قالوا صدقت هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرجه ايضا ابن حبان والبخاري مختصراً بسنده الى عطاء «قالت» وهذا الحديث يشتمل على جملة كثيرة من صفة صلاته صلى الله عليه وسلم فدل سياقه وادعاء ابى حميد زيادة معرفته وضبطه لصفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصحابة ومنازعتهم له في ذلك دلالة قطعية على عدم ملازمته صلى الله عليه وآله وسلم للقبض في صلاته اذ لو كان لذكره ابوا حميد لانه في مقام شدة البيان الملايم لدعواه ولو سككت عنه لما ساغ لاصحابه ان يقرأوا قوله حيث صدقوه بعد منازعتهم له اولا في الانفراد بتمام المعرفة (ومنها) ما اخرجه الامام البخاري والنسائي وابو داود عن نافع ان ابن عمر كان اذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه واذا ركع رفع يديه واذا قال سمع الله لمن حمده رفع يديه واذا قام من الركعتين رفع يديه قال الراوى ورفع ذلك ابن عمر الى النبي صلى الله عليه وسلم (ومنها) ما اخرجه البخاري ومسلم وابو داود والنسائي ولفظ مسلم بسنده الى ابى بكر بن عبد الرحمن

انه سمع ابا هريرة يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
قام الى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول
سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو
قائم ربنا ولك الحمد ثم يكبر حين يهوى ساجداً ثم يكبر
حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يرفع رأسه
ثم يفعل مثل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ويكبر حين
يقوم من الثماني بعد الجاوس ثم يقول ابو هريرة اني لاشبهكم
صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم واخرج الامام أحمد
والبخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة رفع يديه حتى
يكونا مجذو منكبيه ثم يكبر فإذا اراد ان يركع رفعهما مثل
ذلك واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ايضاً وقال سمع
الله لمن حمده ربنا ولك الحمد واخرج الامام أحمد وصححه وابعه
داود والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه عن علي ابن ابي
طالب رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان
اذا قام الى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه
ويصنع مثل ذلك اذا قضى قراءته واذا اراد ان يركع ويصنع
اذا رفع رأسه من الركوع ولا يرفع يديه في شيء من صلاته
وهو قاعد واذا قام من السجدة رفع يديه كذلك وكبر

«قلت» وهذه الاحاديث وان كانت باعتبار النظر الى ظاهر
الفاظها انها لبيان رفع اليدين حين الاحرام والكوع والرفع منه
والتكبير فهي منوطة باعتبار المعنى لبيان بعض سنن الصلاة
ومندوباتها ولما كان القبض منها ولم يذكر معها مع ان المقام
مقام بيان وايضاح صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم دل
ذلك على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبض تارة
ويرسل اخرى ومما يزيدك بيانا وايضاحا من حمل الاحاديث
المطابقة على السدل ما قاله الحفيد في بداية المجتهد ونصه اختلف
العلماء اى المجتهدون في وضع اليدين احدهما على الاخرى في
الصلاة فكرها مالك في الفرض واجازها في النفل ورأى قوم
انه من معنى الصلاة وهم الجمهور ثم ذكر انه ثبت ان الناس كانوا
يومرون بذلك وثبت انه من فعله عليه السلام في الصلاة واثار
لم تذكر ذلك فذهب قوم الى الاثار المثبتة وذهب قوم الى الاثار
التي لم يثبت فيها القبض لكونه ليس مناسبا الى الصلاة لانه
من باب الاستعانة ولذلك اجازها مالك في النفل فقط اهنخ ومما
يؤيد ثبوت الارسال ما ذكره العارف بالله تعالى شهاب الدين
السهروردي الشافعي الصديقي من ذرية ابي بكر الصديق رضي
الله عنه في عوارف المعارف من حديث السدل بقوله بعد كلام
ولعل ذلك والله اعلم ما نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

أنه صلى مسبلا وهو مذهب مالك رحمه الله اه ولا يقدر في ذلك
عدم ذكر السند لما نص عليه السيوطي الذي هو امام هذا الفن
من ان الحديث إذا عمل به اهل الحديث لا يحتاج إلى سند أصلا
لا سيما وقد نقل جماعة من العلماء كلام السهروردي وسلموه
منهم الشيخ مرتضى في شرح الاحياء وأشار إلى ذلك الشيخ
ابو سالم العياشي في رحلته بعد أن ذكر آثار القبض والسدل
ولاحظ في ذلك شعار كل بلد بقوله مع ان القبض ثابت في
السنة قولاً وفعلاً كنبوت الارسل أو ازيد اه . فبان لك انه لم
يبق الا ان يقال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبض تارة
ويرسل اخرى ولذا نقل ابن سيد الناس عن الاوزاعي التخيير
بين الوضع والارسل اه ولا يرد هنا ما أخرجه الامام احمد وأبو
داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابي هريرة رضي
الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السدل في
الصلاة لان المراد بالسدل المنهي عنه في هذا الحديث سدل
الثياب في الصلاة او سدل الشعر فيها لا سدل اليدين كما حمله على
ذلك غير واحد من ائمة الحديث ولا يقال انما يصلح الاحتجاج
بالآثار المتقدمة على ماذا احاط قائله بجميع المندوبات لا ببعضها
لأننا نقول ان المحيط بجميع المندوبات يدل على عدم استحباب
القبض دلالة قطعية بخلاف الاحاطة بالقبض ولم يذكر فيها

القبض يدل دلالة ظنية على عدم استحبابه والمجتهد كما يستدل بالقطعي يستدل بالظني ولا يقال ان هذه طريقة مرجوحة اذ لا يصار اليها مع وجود القطعية لأننا نقول انها طريقة اجتهادية فلا يتقيد من تكبها بقيد ؛ فإن قلت الاحاديث المطلقة المشتملة على صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيها ذكر السدل وانما فيها السكوت على القبض «قلت» لما كان لا واسطة بين القبض والسدل وكان الاصل الذي يفعله النبي صلى الله عليه وسلم اولاهو السدل كما ذكره الشيخ عlish فهم الامام مالك واليـث وجماعة من الصحابة كعبد الله بن الزبير ومن التابعين كالحسن البصري ان الاحاديث التي ليس فيها قبض محمولة على السدل وهم ادرى بفهمها منا على ان الامام رضي الله عنه قد جمع بين احاديث القبض واحاديث السدل على عادته من الجمع بين الاحاديث المختلفة فإن حمل الاحاديث المطلقة على استحباب الاصل الذي هو السدل والاحاديث المقيمة بالقبض على خلاف الاولى لعدم مناسبتها للصلاة وهذا من فعل المجتهدين كثير وهو اولى من اعمال احد الدليلين والغاء الاخر لقول السبكي ولنا ان اعمال الدليلين اولى من اعمال احدهما والغاء الاخر وقد صرح بمشهورية استحباب السدل في الفرض وكرهية القبض فيه جماعة من العلماء الذين هم اهل الاقتداء كابن القاسم اخذه عن

مالك في المدونة قال وكره مالك وضع اليمنى على اليسرى في
 الفريضة ولا بأس به في النافلة يعين به نفسه اه وبما قال سحنون
 وأصبع وابن عبد الحكم وابن أبي زيد والقابسي وابن اللباد وابن
 محرز والقاضي سند والخزومي وابن شبلون وابن شعبان والباجي
 وأبي الحسن وابن ناجي والطرطوشي والداودي في شرحه على الموطأ
 وابن يونس في مصحف المذهب وابن شلاس وابن الحاجب والقرطبي
 وابن عرفة وابن غازي والذهالي والزرقاني على المواهب والموطأ
 وابن زكري على البخاري وبهرام في شامله و خليل في توضيحه
 ومختصره وسلمه جل شراحه كبهرام والبساطي والخطاب
 والتمائي وعلي الاجهوري والخرشي والزرقاني والدردير وكذا
 سلمه جل حواشي شراحه كابن عاشر والشيخ مصطفى والشيخ
 التاردي والدسوقي والصعيدى وابن عاشر في المرشد وسلمه
 شارحه مياره وابن عبد الصادق وسيدى عبد القادر الفياسى في
 فقهيته وسلمه جسوس وحشى عليه الدردير في أقرب المسالك
 لمذهب الامام مالك وحذفنا نصوصهم اختصاراً «قلت»

وزد على ذلك ما ذكره البعض من المذاهب كالشافعى فإنه قال
 في الام وان ارسلهما ولم يعيث بهما فلا بأس كالعلامة العيني
 الحنفى فإنه قال في شرحه على صحيح البخاري وحكى ابن المنذر
 عن عبد الله بن الزبير والحسن البصري وابن سيرين انه يرسلهما

وكذلك عند مالك في المشهور يرسلها اه ونحوه للنخعي ونقله
 النووي عن الليث بن سعيد ونقله ايضا المهدي في البحر عن
 القاسمية والناصرية والباقر ونقله ابن القاسم عن مالك اه من نيل
 الاوطار وكالنووي والشافعي في شرح مسلم فإنه قال في باب
 وضع اليمين على اليسرى . ما نصه وعن مالك رحمه الله رويثان
 احداها يضعهما تحت صدره والثانية يرسلها ولا يضع احداها على
 الاخرى قال وهذه رواية جمهور اصحابه وهي الاشهر عندهم وهي
 مذهب الليث بن سعيد اه وكالشعراني الشافعي في المنن والميزان
 فإنه قال بعد أن وجه قول من قال إنه يرخي يديه لجنبه بأن
 اقبال العبد على خطاب ربه عز وجل من غير التفات الى غيره
 أولى من ان يشتغل بيديه خوفاً ان ينزلا إلى سرته أو ينفكا عن
 وضع اليمين على اليسار قائلان وضعهما خاص بالاكابر الذين
 لا يشغلهم عن الله شاغل ما نصه وبهذا حصل الجمع بين مذهب
 الامام مالك والامام الشافعي فإن الشارع امن المجتهد على
 شريعته وامته فلا يخالف ظاهرها إلا لاجر يعلم رضى الشارع
 به اه «فإن قلت» إن السدل مشهور في مذهب مالك وبالضرورة
 كون القبض راجحاً لان حديثه في البخاري ومسلم وان
 مذهب جمهور الفقهاء والاصوليين تقديم الراجح على المشهور
 عند تعارضهما ينتج هذا تقديم القبض على السدل «قلت» يجاب

عن ذلك بجوابين الاول كما ان السدل مشهور في مذهب مالك
 هو راجح ايضا في مذهبه لان مالك استدل لاستحباب السدل
 بأحاديث كثيرة حملها على السدل وإن لم تكن صريحة فيه وهي
 كل حديث بينت فيه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم
 يذكر فيها قبض ولا شك ان ما يدل على هذا المعنى من
 الاحاديث هو في البخاري ومسلم كما تقدم بيانه وقدم مالك
 باجتهاده تلك الاحاديث على أحاديث القبض حيث حمل
 احاديثه على خلاف الاولى كما مر تقريره هكذا فعل في تلك
 الاحاديث مالك ، الذي هو ادرى منا بتلك المدارك ، كما نسب
 إليه ذلك أهل مذهبه ، الذين هم ادرى بحاله ، كالحفيد ابن رشد
 وأضرابه ، والثاني هو ان السدل راجح بالعمل ممن يقتدى به
 من المالكية حتى صار شعارهم شرقا وغربا وبراً ومجرأً ومر على
 ذلك دهور شامعة وأعصار متطاولة وقد نص العلماء على أن ما به
 العمل مقدم على المشهور وعلى الراجح فبان لك أيها المالكي
 المقلد سبيل ما تسلكه في هذه المسئلة وانه لا سبيل لك إلى
 الخروج عن مذهب مقلدك في جميع الاحكام واسلك طريق
 هاؤلا ، لانه لما لم يكن القبض في المدونة لم يأخذ به أكثر اصحاب
 مالك ولما لم يأخذ به أكثر اصحابه تبعهم أهل العلم والصلاح من
 اسلافنا فتبعناهم وليس لنا قوة ننظر بها إلى الدليل بل وظيفنا

محض التقليد وثمرته شدة الاتباع والتمسك به هو فائدة الانتفاع ولا يقال ماقررت به من متابعة المقلد لمقلده مخالف لما ثبت عندنا من ان البعض من المحققين المالكيين اختار القبض كابن العربي المعافري وابن عبد البر في تمهيده وابن رشد في البيان والتحصيل والبخمي كما نقله القباب في شرح قواعد عياض والمسنوي في نصرة القبض ^١لانا نقول انا مقلدون للامام ومقتدون به في جميع الاحكام، لاغيره من اصحابه الاعلام، على ان هأولاء ادركوا جزءاً من الاجتهاد المطلق بأن حصلت لهم قوة الاجتهاد في هذه المسئلة فترجح عندهم القبض لصحة احاديثه فهم منخرطون في سلك الاجتهاد المذهبي لانهم مقيدون حين الاستنباط بمراعاة قواعد مذهبهم وإنما قد يحصل لهم جزء من الاجتهاد المطلق في مسائل خاصة بناء على الصحيح عند علماء الاصول اشار ابن السبكي في جمع الجوامع في كتاب الاجتهاد إلى ذلك بقوله والصحيح جواز تجزي الاجتهاد الخ قال المحلي بأن تحصل لبعض الناس قوة الاجتهاد في بعض الابواب او المسائل الخ وسليه محشوه الكمال والعبادي والبناني على ان هأولاء المحققين الذين اختاروا القبض معترفون بأن المشهور في مذهب مالك في صلاة الفرض السدل لا القبض وإن اختارهم القبض لا يدل على مشهوريته في مذهب مالك بناء على قول

جمهور الاصوليين والفقهاء انه ماكثر قائله لان هاؤلاء ليسوا
 بكثيرين بالنسبة لمن اختار السدل من المالكية كما تقدم سردهم
 والصواب للمالكين المقلدين كما مثالا النظر لكثرة القائل في
 مذهبه لالكثرة القائل بالنسبة لمذهب المجتهدين فقد صار
 القائلون بالسدل من المالكية منزلين منزلة الاجماع ولا يلتفت إلى
 القائل منهم المخالف لاجماعهم لما تقرر لدا ائمة الاصول من عدم
 اعتبار مخالفة القليل وإن كان كلام اهل الاصول منوطا بالمخالف
 للاجماع النقلي لصلاحيته الاستدلال به ايضا على مسئلتنا وقد حكى
 البيضاوي عن الاصوليين انه لا تضر مخالفة الاقل ومقتضاه ان
 العبرة بقول الدين هم أكثر من النصف وإن كثر عدد المخالفين
 واحتج أهل هذا المذهب بقوله صلى الله عليه وسلم بالسواد
 الاعظم بأن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا ينكرون على
 الواحد والاثنين المخالفة لشذوذهم ولان اسم الامة لا يتحرّم
 بهم كالشور الاسود فيه شعرات بيض لا يخرج عن كونه اسودا
 وقال القاضي عياض في المدارك مخالفة القليل في الاجماع النقلي
 لا يلتفت إليها فإن النقل يحتاج فيه إلى عود يوجب لنا العلم اهتج
 وحاصل ما رجح به المسناوي القبض امور اربست كونه مذكورا
 في البخاري ومسلم والموطا وسنن أبي داود والنسائي وكونه
 مذهب جمهور الصحابة والتابعين والمجتهدين وكونه مذهب

المدونة على أصح التاويلات عند العلماء النقاد لحملهم الكراهة
 فيها على الاعتماد وكونه الذي اختاره بعض المالكية من المحققين
 وهذه الاربعة كلها لا ترجح لمن قلده مالكا في جميع الاحكام
 القبض على السدل بل حسبه السدل الذي هو المشهور عند الامام
 اما اولافلان المقلد لانظر له في الدليل لقول ابن السبكي في جمع
 الجوامع مسألة التقليد اخذ انقول من غير معرفة دليل له ومراده
 بالقول مايشمل الفعل والتقير كما أشار إلى ذلك البناني في حواشيه
 على المحلي ولقول العلامة الرهوني في حواشيه تقلا عن ابن مرزوق
 لذا قول الشيخ خليل وقبيء إلا المتغير له ما نصه قال عياض وغيره
 ان نصوص الامام بالنسبة إلى مقلده كنصوص الشارع بالنسبة إلى
 المجتهدين اه واما ثانيا فلان المقلد لانظر له فيما عدا مذهب
 امامه الذي اختاره في تقليد احكامه كما قاله الشيخ الشعراني
 في مننه ويمكن لك أيها المالكي الجواب عن المخافة الواقعة بين
 ما أخرجه الامام مالك في موطاه من احاديث القبض وبين ما في
 المدونة من استحباب السدل وكراهة القبض المحمولة عند الايمة
 الاعلام على الاعتماد لعدم ورود نهى خاص عن القبض من
 حيث ذاته وإنما هي بضميمة الاعتماد فصار القبض عند عدمه
 بهذا التاويل خلاف الاولى بأن ما في المدونة مقدم على ما في
 الموطا في العمل لان المدونة مؤلفة في الاحكام بخلاف الموطا

فإنها مؤلفة في بيان ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم وهل
 يعمل به أم لا فيه تفصيل وهو انه إن عارضه معارض أقوى منه
 بحسب اجتهاد الإمام لم يعمل به والاعمل به على ان المخالفة
 بين المدونة والموطأ وقعت في مواضع اخر منها رفع اليدين
 عند الركوع والرفع منه والقيام من اثنتين وفي المدونة قال
 الإمام فيها لا أعرف رفع اليدين في شيء من تكبير الصلاة لا
 في رفع ولا في خفض الا في افتتاح الصلاة يرفع يديه شيئاً
 خفيفاً هو يؤيد ما ذكرناه ما ورد من الاحاديث الصحيحة برفع
 اليدين لدا الاحرام والركوع والرفع منه حتى ان من رواة
 ذلك سيدنا علي بن ابي طالب وسيدنا عبد الله بن عمر ومع رويتهما
 الرفع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حسبما تقدم لنا نقله ثبت
 عندهما انهما كانا لا يرفعان أيديهما إلا عند الاحرام وما تركاه في
 غيره إلا وقد قامت الحجة عندهما على تركه قال الشيخ الرهوني
 في حواشيه نقلاً عن ابن رشد في البيان والتحصيل وهذا
 دليل قاطع يوجب عدم توجيه اللوم على المالكية القائلين
 بالارسال مع ثبوت الاحاديث الصحيحة بالقبض ويؤيده ما نقله
 المحشى بناني ونصه وعبارة الخطاب ونسب الحديث ابن حبيب
 للموطأ لينبه على انه لا ينبغي أن يقال ان مالكاً لم يبلغه الحديث
 بل عليه وراؤه ونبه على انه إنما ترك العمل به لما هو ارجح

عنده اه وبه تعلم أن ما يفعله الان بعض المالكية من القبض في
 الفريضة مخالف لمذهب إمامه وجمهور أصحابه وذلك من سوء
 الادب ما لا يخفى على فاضل اذ حكمه التقليد ولا يتوقف تقليده
 لإمامه في مشهور مذهبه على معرفة دليله قال ابن فرحون في
 تبصرته بعد أن نقل عن ابن رشد ان الاشياخ ربما ذكروا في
 قول انه المشهور ويقولون ان القول الآخر هو الصحيح مانصه
 وليس في هذا إشكال لان المشهور هو مذهب المدونة وقد
 يعضد القول الآخر حديث صحيح وربما رواه مالك ولا يقول
 به لمعارض قام عند الامام لا يتحققه هذا المقلد ولا يظهر له وجه
 العدول عنه فيقول والصحيح كذا لقيام الدليل وصحة الحديث
 وكثيراً ما يفعل ذلك ابن العربي وابن عبد السلام في شرح ابن
 الحاجب قال ابن الصلاح وليس كل فقيه يسوغ له أن يشتغل
 بالعمل بما يراه حجة من الحديث ولما قال الشافعي رضي الله عنه
 إذا صح الحديث فهو مذهبي سلك بعض الشافعية هذا المسلك
 فأخذ بأحاديث تركها الشافعي عمداً على علم منه بصحتها لما منع
 اطلع عليه وخفي على غيره إلى أن قال فلا يلزم من عدم اطلاعهم
 على المعارض اتقاؤه اه المقصود منه «قلت» وبهذا يرد على المقلد
 المخالف لمذهب إمامه ولا حجة له في عدم بيان الدليل اذ لعل
 الامام رءا خفاء المدرك على المقلد فترك بيانها ولذا قال ابن

السبكي في كتاب الاجتهاد مزوجاً بكلام المحلي ما نصه
 وللعامي سؤاله أي العالم عن مأخذه فيما أفتاه به استرشاداً أي
 طلباً لارشاد نفسه بأن يذعن للقبول ببيان المأخذ لا تعنتاً ثم عليه
 العالم بيانه أي المأخذ لسائله المذكور لارشاده إن لم يكن خفياً فإن
 كان بحيث يقصر فهمه عنه فلا يبينه له صونا لنفسه عن التعجب فيما لا
 يفيد ويتعذر له بخفاء المدرك عليه اه منه ولا شك ان الاحاديث
 التي رواها مالك في موطاه واخرجهما عن ظاهرهما لمعارض احاديث
 القبض فإن ظاهرهما هو ان القبض من هيئات الصلاة فجعله
 في المدونة خلاف الاولى ليجمع بينها وبين احاديث السدل إذ
 ذلك عادته رضي الله عنه فإن عادته اجمع بين الاحاديث المختلفة
 كحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط وكحديث
 الصحيحين ان جابراً باع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقته
 واشترط حلابها وظهرها إلى المدينة وكحديث عائشة رضي الله
 عنها أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنشتري واعتقها وان
 اشترط اهلهما الولاء فإن الولاء لمن اعتق فالاول ظاهره بطلان
 البيع والشرط والثاني يقتضي عدم بطلانها والثالث يقتضي
 صحة البيع وبطلان الشرط فعرف الامام مالك الاحاديث الثلاثة
 واستعملها موضعها وتاويلها على وجوها فحمل الاول على الشرط
 المتنافي للعقد او المؤدي للجهل بالمبيع فحكم عليه بفساد البيع والشرط

وحمل الثاني على الشرط الذي يقتضيه العقد او كان من مصلحته
فحكم عليه بصحة البيع والشرط وحمل الثالث على الشرط الذي لا
يفيد مصلحة في البيع ولا يفسد البيع ولا يزداد في الثمن ولا ينقص
منه لاجله فحكم فيه بصحة البيع وبطلان الشرط .

المقصد الثالث في حكم التقليد

وبيان الادلة الدالة على لزوم اتباع المقلد لمقلده وعدم الخروج
عن مذهبه اذا التزمه وما ينبني على الخروج عنه من المفسد وذلك
ان التقليد كما قال ابن السبكي في جمع الجوامع مسألة التقليد
اخذ القول من غير معرفة دليله الخ ومراذه بالقول ما يشمل
الفعل والتقرير كما أشار الى ذلك البناني في حواشيه على المحلى
اذ يجب على العامى التقليد للعالم كتاباً وسنة واجماع اهل القرون
الثلاثة المشهود لهم من الصادق المصدق صلى الله عليه وسلم
بالخيرية واجماع من بعدهم الا ماشد من خلاف معتزلة بغداد
فإنهم منعوا التقليد مطلقاً والاماشد ايضاً من تفصيل الجبائي
فإنه قال ان شعائر الاسلام الظاهرة كالصلوات الخمس وصوم
رمضان والحج ونحو ذلك لا تحتاج الى منصب المجتهد فلا حاجة
الى التقليد فيها بخلاف الامور الخفية من المجتهد فيه فيتمين
التقليد فيها اعموضها اما الكتاب ففي آي كثيرة منها قوله تعالى

«فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون» فأمرهم بالحدز عند اتوار علمائهم ولولا وجوب التقليد لما وجب ذلك ومنها قوله تعالى «أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم» وهم العلماء كما حمله على ذلك كثير من المفسرين فأوجب تعالى طاعتهم وهو وجوب التقليد وهذا الحمل هو المروي عن ابن عباس وجابر بن عبد الله ومجاهد والحسن وعطاء وجماعة واستدل عليه ابو العالية بقوله تعالى «ولوا ردوه الى الرسول والى اولى الامر منهم لعلهم الذين يستنبطونه منهم» فإن العلماء هم المستنبطون المستخرجون الاحكام وحملها كثير من العلماء على ما يعم الجميع من ولادة الامر والنهي وغيرهم لتناول الاسم لهم وهذا هو الظاهر للقاعدة الاصولية ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ومنها قوله تعالى «فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون» فإنها عامة في جميع من لا يعلم العلم وعلة الامر بالسؤال هو الجهل والامر المقيد بالالة يتكرر بتكررها على ما هو الاصل المتفق عليه فنقول هذا غير عالم بهذه المسئلة فيجب عليه فيها السؤال وان لفظة اهل اضيفت الى معرفة وهو الذكر ومعلوم عند اهل الاصول واللسان العربي ان النكرة اذا اضيفت الى المعرفة تعم فتشمل جميع من هو من اهل الذكر والاهلية واما السنة فهي

كثيرة منها ما رواه الترمذي عن حذيفة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اني لا أدري ما بقاء فيكم فاقتدوا بالذين من بعدي
 أبي بكر وعمر ورواه أحمد والترمذي وابن ماجه بلفظ اقتدوا
 بالذين من بعدي أبي بكر وعمر وزاد الحافظ ابو نصر القصار
 فإنهما حبلا الله الممدود فمن تمسك بهما تمسك بالعروة الوثقى لا
 انفصام لها اه ومنها ما رواه مسلم وأحمد في مسنده عن ابي بردة
 عن ابيه قال رفع يعني النبي صلى الله عليه وسلم رأسه إلى
 السماء وكان كثيراً ما يرفع رأسه الى السماء فقال النجوم ائمة
 للسماء فإذا ذهب النجوم اتى السماء ما توعده وأنا ائمة لأصحابي
 فإذا ذهب انا أتى أصحابي ما يوعدون وأصحابي ائمة لامتي فإذا
 ذهب أصحابي أتى امتي ما يوعدون قال في النهاية والاشارة في
 الجملة الى مجيء الشر عند ذهاب اهل الخير فإنه صلى الله عليه
 وسلم لما كان بين أظهرهم كان يمين لهم ما يختلفون فيه فلما توفي
 رجالا الاراء واختلعت الاهواء كان أصحابه يسندون الامر
 اليه صلى الله عليه وسلم في قول او فعل او دلالة حال فلما فقدوه
 قلت الانوار وقويت الظلم اه وكذلك حال السماء عند ذهاب
 النجوم فدل هذا التشبيه صريحا على أن أصحابه صلى الله عليه وسلم
 كالنجوم يهتدى بهم ويقتدى فهذا الحديث الصحيح مؤد لمعنى
 الحديث الذي اخرجه رزين عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سألت ربي
 عن اختلاف اصحابي من بعدي فأوحى إلي يا محمد إن اصحابك
 عندي بمنزلة النجوم في السماء بعضها اقوى من بعض ولكل نور
 فمن اخذ بشيء مما هم عليه من اختلافهم فهو عندي على هدى
 قال وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم فبايهم
 اقتديتم اهتديتم اه فهذا الحديث وإن تكلم فيه لايضره ذلك
 لموافقه لمعنى الحديث الصحيح وقد قل البيهقي حديث مسلم
 يؤدي معناه اعني قوله عليه الصلاة والسلام النجوم ائمة للسماء
 إلى أن قال واصحابي ائمة لامتي اه قال ابن حجر صدق البيهقي
 هو يؤدي صحة التشبيه للصحابة بالنجوم فإن النجوم يهتدى بها
 في ظلام الليل وبالاقتداء بأصحابه يحصل الاهتداء للمقتدين بهم
 فهو في معناه بلا شك اه «قلت» وأما الكلام في لفظ الحديث
 فقد قال فيه ابن الربيع اعلم ان حديث اصحابي كالنجوم الخ
 اخرج ابن ماجه كما قال السيوطي في تخريج احاديث الشفاء
 ولم اجده في سنن ابن ماجه بعد البحث عنه وقد ذكره ابن
 حجر العسقلاني في تخريج احاديث الرافعي في باب ادب القضاء
 واطال الكلام عليه وذكر انه ضعيف واهل ذكر عن ابن حزم انه
 موضوع وتكلم عليه ابن السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب
 الاصيلي في الكلام على عدالة الصحابة ولم يقره لابن ماجه وذكره

في جامع الاصول ولفظه عن ابن المسيب عن عمر ابن الخطاب
 مرفوعاً سألت ربي الخ وذكره صاحب المشكاة وقال اخرجه
 زين اه (وبالجملة) فإذا ثبت صحة معناه بموافقتها للاحاديث
 الصحيحة فلا التفات إلى تضعيف من ضعفه ولا من قال بوضعه
 كابن حزم فإنه كثيراً ما ينسب الحديث إلى الوضع من غير ترو
 وهو صحيح ومن الاحاديث الدالة على وجوب التقليد الحديث
 الطويل الذي اخرجه احمد وابو داود والترمذي وابن ماجه
 والدارمي وفيه وان العلماء ورثة الانبياء وهي دلالة واضحة على
 وجوب الاقتداء بالعلماء فيلزم من كونهم ورثة الانبياء وجوب
 الاقتداء بهم لوجوبه بالانبياء قال تعالى «وما آتاكم الرسول
 فخذوه وما نهكم عنه فاتهموا» وإذا لم يلزم الاقتداء بهم لم يكونوا
 ورثة فيبطل الحديث ومن الاحاديث الدالة على وجوب التقليد
 ما رواه ابو داود عن جابر قال خرجنا في سفر فأصاب رجلاً
 منا حجر فشججه في رأسه فاحتلم فسأل اصحابه هل تجدون لي
 رخصة في التيمم قالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء
 فاغتسل فمات فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وسلم اخبر بذلك
 قال قتلوه قتلهم الله الاسألو إذا لم يعلموا فإنما كان شفاء العي السؤال
 إنما يكفيه أن يتيمم ولعصب على جرحه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل
 سائر جسده اه وأخرجه أيضاً ابن ماجه عن عطاء بن ابي رباح

عن ابن عباس ووجه الدلالة منه قوله إنما شفاء العبي السؤال فقد
 حصر شفاء العبي في سؤال العلماء والتقليد لهم فيما قالوا وعاب
 صلى الله عليه وسلم من افتى بغير علم والحق به الوعيد بأن دعا
 عليهم لكونهم مقصرين في التأمل في النص وهو قوله تعالى «ما
 يريد الله ليجمعل عليكم من حرج» ومن الأحاديث الدالة على
 وجوب التقليد ما رواه الشيخان عن معاوية قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول لا يزال من امتي امة قائمة بأمر الله
 لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على
 ذلك اه قال في المرات قوله قائمة بأمر الله أي بأمر دينه
 واحكام شريعته من حفظ الكتاب وعلم السنة والاستنباط منها
 والجهاد في سبيله والنصيحة لامته ومائر فروض الكفاية كما يشير
 إليه قوله تعالى «ولتكن منكم امة يدعون إلى الخير ويأمرون
 بالمعروف وينهون عن المنكر» اه واما الاجماع الدال على التقليد
 والتمسك به هو انهم كما قال ابن الحاجب لم تزل العلماء يستفتون
 فيفتون ويتبعون من غير ابداء المستند وذاع وشاع ولم ينكر
 عليهم فكان اجماعاً اه وقال القرافي في التنقيح انعقد الاجماع على من
 اسلم له ا يقلد من شاء من العلماء بغير حرج واجمع الصحابة
 على ان من استفتى ابا بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما او قلدهما
 فله ان يستفتي ابا هريرة ومعاذ بن جبل ويعمل بقولهما من غير

نكير فمن ادعى رفع الاجماعين فعليه الدليل اه فانت تراه
 صح بأن الصحابة اجمعوا على التقليد فإذا علمت ايها المطلاع
 على ما قرر من وجوب تقليد العامى للعالم كتاباً ومنه وإجماعاً
 تحقق لك أنه يجب على العامى التزام مذهب معين يعتقده
 ارجح ولو بالشهرة وإذا التزمه واتصل عمله بذلك المذهب
 تعين عليه متابعته ولا يسوغ له الانتقال عنه لحسم مادة الدواعى
 النفسانية من تتبع أغراضها وما يوافق شهواتها وقد قرر علماء
 الاصول ان العامى المعروف عندهم فى اصطلاحهم بما عدى المجتهد
 المطلق إذا التزم مذهباً معيناً لا يجوز له الانتقال والرجوع عن
 قوله فى تلك المسئلة إذ بمجرد العمل بقوله التزم لمذهبه واختار
 هذا القول الامام الرازى والغزالي ومال امام الحرمين إلى الجواز
 فى عصر الصحابة والتابعين ومنعه فى الاعصار التى استقرت فيها
 المذاهب . وحكى ابن الحاجب والامدى فى الاحكام الاتفاق
 عليه لكن انظر تقي الدين السبكي فى دعوى الاتفاق هذا
 ملخص ما لهم فى المسئلة . قال القرافي فى شرح المحصول قال
 سيف الدين إذا اتبع العامى مجتهداً فى حكم حادثة وعمل بقوله
 اتفقوا على انه ليس له الرجوع فى ذلك الحكم واختلافوا فى رجوعه
 فى غير ذلك الحكم واتباع غيره فيه ممنوع واجيز وهو الحق نظراً
 إلى اجماع الصحابة فى تسوية العامى الاستفتاء لكل عالم فى

مسئلة ولم ينقل عن السلف الحبر في ذلك على العمامة ولو كان ذلك ممتنعاً لما جاز للصحابه ايماله والسكون عن الانكار عليه ولان كل مسئلة لها حكم نفسها فكما لم يتعين الاول الاتباع في المسئلة الاولى إلا بعد سؤاله فكذلك في المسئلة الاخرى واما اذا عين العامى مذهباً معيناً كمذهب الشافعي وأبي حنيفة وقال أنا علي مذهبه وملتزم له فجوز قوم اتباع غيره في مسئلة من المسائل نظراً الى أن التزام ذلك المذهب غير ملزوم له ومنعه آخرون لأن التزامه ملزوم له كما لو التزمه في حكم حادثة معينة والمختار التفصيل وهو ان كل مسئلة من مذهب الاول إن اتصل عمله بها فليس له تقليد الغير فيها وما لم يتصل عمله بها فلا مانع من اتباع غيره اه كلام القرافي [قلت] وفيه أن من قلد إماماً في مسئلة واتصل عمله بها فليس له الرجوع عنه فيها إلى غيره من المذاهب ونازلتنا مطوقة بهذا ومنوطة به وهو اتصال عملنا بالسدل طبق ما قرره الامام فلا ينبغي لمن قلده فيه ان يرجع الى القبض المقرر عند غيره من المذاهب . قال البرزلي واما الانتقال من مذهب الى غيره ففي ذلك ثلاثة اقوال بالجواز والمنع والثالثة ان وقعت حادثة قلده فيها فليس له الرجوع اه ولذا قال ابن السبكي في جمع الجوامع عطفاً على الاصح ما نصه وانه يجب التزام مذهب معين يعتقد ارجح الخ ثم قال قبل فان اعتقد رجحان

واحد منهم تعين والراجح علياً فوق الراجح ورعاً في الإصح الخ
ثم قال بعيد هذا وإذا عمل العامى بقول مجتهد فليس له الرجوع عنه
وقال الجلال السيوطي في الكوكب الساطع .

إذا بقول مفت العامى عمل ❀ ليس له الرجوع اجماعاً نقل
اه [قلت] ولا فرق في جواز تقليد المقلد لمقلده بين أن
يكون حياً أو ميتاً على الإصح من الخلاف وهو الذى عليه
ايمّة المسلمين خلافاً لما ذكره ابن ناجي في أول شرح الرسالة
عن القراني في شرح المحصول ، من انه أجمع أهل الأصول ، على
منع تقليد الميت لكنه قال بعده نص ابن طلحة في شرح الرسالة
على انه يجوز تقليد العالم مع وجود العلم وإن كان ميتاً لأن
هو تم أمن رجوعه عن قوله بخلاف الحي . قل التادلي ونظار
أهل الأعصار والأمصار اليوم على ذلك من غير تنازع ولو سد
هذا الباب لقلد من لا يستحق أن يقلد لاسيما وقد فسدت
العقول وتبدلت وكثرت البدع وانتشرت فكان الرجوع إلي سلف
المسلمين وإيمّة الدين هو الواجب على المقلدين اه وقال ابن عرفة في
كتاب الاقضية عن كتاب الاستغناء انعقد العقد الإجماع فى زماننا
على تقليد المجتهد الميت اه وقال الشيخ حلولو فى شرح جمع
الجوامع لا خفاء فى ثبوت الإجماع فى ذلك إذ لم ينقل عن أحد
من أهل العلم بعد استقرار المذاهب المقتضى بها انكاره اه

فإن لك مما سطرناه ان المقلد لامام دار الهجرة وامام الائمة
 في جميع الاحكام واتصل عمله بما قرره في مذهبه لا يسوغ له
 الانتقال عن مذهبه الى غيره من المذاهب لاسيما في مسألة استقرار
 عمله فيها بما قيده متبوعه في شأنها والخروج عن ذلك يعد جرحاً
 ويتسمع الخرق على الرافع ويؤدي ذلك إلى مفسد كثيرة ومعلوم
 من الدين سد الذرائع ولذا ذكر عن المازري أنه مثل هل
 يسوغ الاخذ بقول ابن المسيب أن المبتوتة تحل بالعقد فأجاب
 بأني سئلت عن هذه المسئلة حين وقعت لشخص قرأ علي في شيء
 من الاصول وجاءني سؤال من قبل قاضي تونس وفقهائها فأكرت
 النكير عليه وبالبحث حتى اظن أني سمحت لهم في عقوبته وذكرت لهم
 أن هذا باب ان فتح حدث منه خروج من الديانات واني رأيت من
 الدين الجازم والامر الحاتم ان انهي عن الخروج عن مذهب مالك
 ونصحا به حماية للديانة ولو ساغ هذا لقال رجل أنا ابيع دينار
 بدارين مقلداً لما روى عن ابن عباس وآخر ابي تزوج من غير
 ولي ولا شهود مقلداً في الولي لابي حنيفة وفي الشهود لما لك
 وبدانق مقلداً للشافعي وهذا عظيم الموضع في الضرر وهب اني
 ابحت لهذا السائل ان يفعل في نفسه فنكاحه لا يخفى فهو أولى
 بالحسم من غيره وقضاة بلده وفقهائهم لا ياخذون بذلك بل
 يفسخونه ولا تسمح أنفسهم بترك مذهب مالك والشافعي وابي

حنيقة لا تقاوم الامصار على تقليدهم اه [قلت] ومراده بذلك
 ان المالكي لا يترك مذهبه في نازلة نزلت به وهي مقررة في
 ديوان مقلده ويسلك فيها مسلك مذهب غيره وكذلك الشافعي
 والحنفي فتأمل وكذلك لا يسوغ للمقلد أن يتأمل في أقوال
 المجتهدين ويعمل بأحدها وفق هواه نعم قد نص العلماء رضوان
 الله عليهم على ان الانسان إذا لم يجد نصاً في المسئلة في مذهب
 امامه ولا وجد من له معرفة بمداركه فالظاهر أنه يستل عنها في
 مذهب الغير ويعمل عليه ولا يعمل بجهل ويؤيد هذا ما قاله
 الشيخ يوسف بن عمر في شرح قول الرسالة ويستعمل سائر ما
 ينفع به طيبا الحلال ضالة مفقودة فيجتهد الانسان في المتفق
 عليه من المذهب فإن لم يجد فالقوى من الخلاف فإن لم يجد
 فينظر الخلاف خارج المذهب ولا يخرج عن اقوال العلماء اه
 وكذلك ينبغي في كل مسألة والله أعلم وقال الشاطبي في الموافقات
 في اصول الشريعة ما نصه انه ليس للمقلد ان يتخير في الخلاف
 كما اذا اختلف المجتهدون على قولين فوردت كذلك على المقلد
 لأن كل واحد منهم متبع لدليل عنده يقتضي ضد ما يقتضيه
 دليل صاحبه فهما صاحبا دليلين متضادين فاتباع احدهما بالهوى
 اتباع للهوى ولو جاز تحكيم الاغراض والتشهي في مثل هذا
 لجاز للحاكم وهو باطل بالاجماع ثم قال وايضاً فإن ذلك يفضي

إلى تتبع رخص المذاهب من غير استناد إلى دليل شرعي وقد
حكى ابن حزم الاجماع على ان ذلك فسق لا يحل وايضاً فإنه
مؤد إلى اسقاط التكليف في كل مسألة مختلف فيها لان حاصل
الامر مع القول بالتخيير ان للمكلف ان يفعل ان شاء ويترك ان
شاء وهو عين اسقاط التكليف بخلاف ما إذا تقيّد فإنه متبع
للدليل اه ثم قال بعيد ذلك بورقات فإذا نزلت بالمقلد مسألة
على حالة لا ضرورة فيها ولا حاجة إلى الاخذ بالقول المرجوع
أو الخارج عن المذهب اخذ فيها بالقول المذهبي أو الراجح في
المذهب فهذا ايضاً من طراز ما يوافق الهوى الحاضر اه ويؤد هذا
ما أجاب به الامام المازري كما في نوازل ابن رشد . ونصه موجباً
للسائل المريد الرخصة ان اردت بما اشرت اليه اباحة اخذ طعام عن
ثمن طعام هو جنسه مخالف لما اقتضى فهذا ممنوع في المذهب ولا
رخصة فيه عند أهل المذهب قال ولست ممن يحمل الناس على
غير المعروف المشهور من مذهب مالك وأصحابه لان الورع
قل بل كاد يعدم والتحفظ على الديانات كذلك وكثرت
الشهوات وكثر من يدعى العلم ويتجاسر على الفتوى فيه فلو
فتح لهم باب في مخالفة المذهب لا تسع الحرق على الرافع وهتكوا
حجاب هبة المذهب وهذا من المفسدات اه [قلت] وذلك من
المفسد التي لا خفاء فيها لانه يكون تحكياً للهوى إذا ابيح

الخروج عن المذهب فلا يسير المقلد الا حيث يكون غرضه
وشهوته ولا يكون داخل تحت قانون شرعى يضبط به تصرفاته
وذلك يؤدي إلى الانسلاخ من الدين بترك اتباع الدليل إلى
اتباع الخلاف ويؤدي أيضاً إلى استهانة بالدين اذ يصير بهذا
الاعتبار سيالاً لا يضبط ويؤدي أيضاً إلى ترك ما هو معلوم إلى
ما ليس بمعلوم لان المذاهب الخارجة عن مذهب مالك في هذه
الامصار مجهولة ويؤدي أيضاً إلى انخراط قانون السياسة الشرعية
بترك الانضباط إلى امر معروف وهى الطرق العادلة التي تخرج
الحق من الظالم وتدفع كثيراً من المظالم وأهمها يضيع الحقوق
ويعطل الحدود ويجري أهل الفساد ويندرج فيها كل ما شرع
لسياسة الناس وزجر المتعدين وسواء منها ما كان لصيانة النفوس
كالقصاص أو صيانة الانساب كحد الزنى أو الاعراض كحد القذف
والتعزير على السب أو لصيانة الاموال كحد السرقة والحراقة
أو لحفظ العقل كحد الخمر وما كان من الاحكام للردع والتعزير
كجزاء الصيد للحرم وكفارة الظهار واليمين وهجر المرأة وضربها
فى النشوز وغير ذلك مما سبيلها سبيل المصالح المرسله فإذا ورد
قولان فى شىء من الانواع السابعة وحكمنا وأفتينا كل واحد
بما يشتهي أو نشتهي انخرم قانون السياسة الشرعية ولم يكن
هناك ضابط للعدالة بين الناس وهذه مفسدة تؤدي إلى الفوضى

والمظلم فتضيع الحقوق وتعطل الحدود ويجتري أهل الفساد
 بسبب ما يرتكبه المقلد من التخيير في الخلاف الواقع بين أئمة
 الاجتهاد المفضى إلى تحكيم الأغراض والتشهي وتنبع الرخص
 المؤدى ذلك إلى انخراط القوانين الشرعية بترك الانضباط إلى أمر
 معروف فلتراجع الديماطي شارح الموافقات تجد ذلك فيه مستوفاً
 غير أنني نقلته منه ببعض التصرف [قلت] ومن المفاسد التي تنشأ عن
 إطلاق نظر المقلد في أقوال أئمة الاجتهاد وإباحة التخيير له إفشاء
 ذلك إلى القول بتعليق المذاهب على وجه يخرق أجماعهم كما إذا
 قلد العامي مالكا في عدم نقض الوضوء بالقهقهة في الصلاة وأباحنية
 في عدم نقض الوضوء بالنقض بمس الذكر وصلى فهذه صلاة مجمع
 منهما على فسادهما وكما إذا قلد مالكا في عدم النقض بلبس المرأة خالياً
 عن قصد الشهوة ووجودها والشافعي في الاكتفاء بمسح بعض
 الرأس فوضوء باطل وصلاته كذلك إلى غير ذلك من المفاسد التي
 يكثر تعدادها إذ الشريعة الحنفية السمحة انما جاءت مقيدة بما هو
 جار على أصولها وأئمة الاجتهاد تفاوتت مداركهم في فروعها مع
 الجزم على أن الكل على صواب وإباحة التخيير للمقلد المقيّد بمذهب
 في أقوالهم يعد اتباعاً لهوى النفس وعدم الرجوع إلى دليل مقلده
 منافياً لأصول الشريعة فيصير تحكيم الهوى على الأدلة حتى
 تكون الأدلة تابعة لامتبوعة فتأمل به بانصاف على أن التخيير يؤدي

ايضا الى تعلق العامي بمذاهب الصحابة رضي الله عنهم وياخذ منها ما يوافق غرضه وشهوته حتى اذا قيل له وفي ذلك تعلق بقل القائلين بيا باحة التخيير والانتقال وذلك مخالف لما صححه ارباب الاصول قال القرافي في شرح المحصول قال امام الحرمين اجمع المحققون على ان العوام ليس لهم ان يتعلقوا بمذاهب الصحابة رضي الله عنهم بل عليهم ان يتبعوا مذاهب الائمة الذين سبروا ونظروا وبوبوا لان الصحابة لم يعتنوا بتهديب المسائل والاجتهاد وايضاح طرق النظر بخلاف من بعدهم ثم قال القرافي ورايت للشيخ تقي الدين بن صلاح ما معناه ان التقليد يتعين لهذه الائمة الاربعة دون غيرهم لان مذاهبهم انتشرت وانبسطت حتى ظهر منها تقييد مطلقها وتخصيص عامها وشروط فروعها فاذا اطلقوا حكما في موضع وجد مكمل في موضع اخر الى ان قال وهذا توجيه حسن فيه ما ليس في كلام امام الحرمين اه [قلت] وقد علمت مما مر تقريره ان غير المقيد بمذهب له ان يقلد من شاء من المذاهب في كل مسألة نزلت به اللهم اذا كان مقيداً بمذهب واتصل جميع عمله بذلك المذهب فلا يسوغ له الانتقال والرجوع عن مذهبه لما ينبني على ذلك من المفاسد التي سرد بعضها اذ المقلد بفتح اللام مشددة عند مقلده بكسر ها كذلك قائم مقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في لزوم لا تباع وعدم الخروج عنه قال

في الموافقات الاصولية ما نصه : المفتي يعني المجتهد قائم في الامّة
 مقام النبي صلى الله عليه وسلم إذ المفتي شارع من وجه لأن ما
 يبلغه من الشريعة اما منقول عن صاحبها وإمام مستنبط من المنقول
 فالاول يكون فيه مبالغاً والثاني يكون فيه قائماً مقامه في إنشاء
 الاحكام وإنشاء الاحكام إنما هو للشارع فإذا كان المجتهد إنشاء الاحكام
 بحسب نظره واجتهاده فهو من هذا الوجه شارع واجب اتباعه
 والعمل على وفق ما قاله الى أن قال وعلى الجملة فالمفتي مخبر عن الله
 كالنبي وموقع الشريعة على أفعال المكلفين بحسب نظره كالنبي
 ونافذ أمره في الامّة بمنشور الخلافة كالنبي ولذلك سموا اولي
 الامر وقرنت طاعتهم بطاعة الله ورسوله في قوله تعالى « يا أيها
 الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم » اهـ [قلت]
 فإذا كان المفتي وهو المجتهد عندهم قائماً في الامّة مقام النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم واتباعه واجب وتصديقه فيما اخبر به من الاحكام
 وإن فتواه بالسنة الى العوام وهم المقلدون كالدليل الشرعي في
 لزوم اتباع الادلة الشرعية من الكتاب والسنة تحتم على المقلدين
 الذين ليس لهم أهلية الاجتهاد اتباع مقلدهم والاخذ بفتواه وعدم
 تسويغ الخروج عن قوله بعد العمل به ولذا صرح الامدي في
 الاحكام في تعريف التقليد بوجوب أخذ العامي بقول المفتي حتى
 قال انه حجة لازمة كالاخذ بالاجماع وبقول الرسول عليه السلام

اه فتأمل أيها المقلد المقيد بذهب ما يترتب على عدولك عن
 قول ملقدك في بعض المسائل لاسيما بعد اتباعك له في جميع
 مسائلك من الاعراض عن حجته المنزلة منزلة الامر المجمع عليه
 إذ سبب عدولك عن قوله ما تلجأ في صدرك من نسبتك الخطأ له
 أو سلوكه مسلك غير الطريقة الجادة تقصير منك وعدم مراعاة
 ما وجب عليك في حق مذهبك ولذا ذكر البرزلي أن ابن العربي
 سأل الغزالي عن قلد الشافعي مثلاً وكان مذهبه مخالفاً لاحد
 الخلفاء الاربعة أو غيرهم من الصحابة فهل له اتباع الصحابة لانهم
 أبعد عن الخطأ ولقوله صلى الله عليه وسلم (اقتدوا بالذين من
 بعدي ابى بكر وعمر) فأجاب أنه يجب عليه ان يظن بالشافعي
 انه لم يخالف الصحابة إلا لدليل اقوى من مذهب الصحابي وإن
 لم يظن هذا فقد نسب الشافعي للجهل بمقام الصحابي وهو محال
 وهذا سبب ترجيح مذهب المتأخرين على المتقدمين مع العلم بفضلهم
 عليهم لكون المتقدمين سمعوا المتن والاحاديث واحاداً وتفرقوا في
 البلاد واختلفت فتاويهم وأقضيتهم في البلاد وربما بلغتهم
 الاحاديث فوققوا عما افتوا به وحكموا ولم يتفرغوا لجمع الاحاديث
 لا شغلهم بالجهاد وتمهيد الدين فلما انهي فتاوتهم الناس إلى تالفي
 التابعين وجدوا الاسلام مستقراً ممهداً فصرفوا همهم إلى جمع
 الاحاديث ونظروا بعد الاحاطة بجميع مدارك الاحكام ولم

يخالفوا ما أفتى به الأول إلا لدليل أقوى ولهذا لم يسم في المذهب
 بكرياً ولا عمرياً اهـ [قلت] وإذا احطت علماً أيها الطالب لعلم
 هذا المسئلة بما تقدم من وجوب تقليد الأرجح من المجتهدين على
 ما قرره العلماء من الفقهاء والأصوليين وإن من قلده وعمل بقوله
 لا يسوغ له الرجوع عنه إلى غيره وإن كانت المذاهب كلها مسالكاً
 إلى الجنة وطرقاً إلى الخيرات كما قاله القرافي في التنقيح وتقدم
 الشعراني في الميزان علمت علم يقيم أن الإمام مالكا رضي الله عنه
 ثبت له السبق في العلوم والغاية التي لا يدركها مجتهد غيره من
 عصر التابعين فمن بعدهم للحديث الصحيح الذي حملة العلماء عليه
 وهو قوله صلى الله عليه وسلم (يوشك أن يضرب الناس أكباد الأبل
 في طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة) أخرجه الترمذي
 وحسنه وابن حبان في صحيحه والطبراني وهو عند كلهم من حديث
 أبي هريرة وأخرجه الحاكم من حديث أبي موسى الأشعري فقد قالوا
 إن مالكا هو المراد من الحديث المذكور من غير شك إذ لم
 يوجد لغيره من علماء المدينة ممن تقدمه أو عاصره أو جاء بعده
 إلا بعض ما رجد له . قال القاضي عبد الوهاب لا ينافي في هذا
 الحديث أحد من أرباب المذاهب اليوم إذ ليس فيهم من له إمام
 من أهل المدينة فيقول المراد به إمامي ونحن ندعى أنه إمامنا
 بشهادة السلف له أنه إذا أطلق عالم المدينة أو إمام دار الهجرة

المراد به الامام مالك دون غيره من علماء المدينة كما روي عن
 عبد الرزاق وابن عينة وابن جريح وغيرهم مع ما ثبت له من
 حسن النظر والتصرف في كل الفنون ككتاب الله العزيز
 واحاديث النبي عليه الصلاة والسلام والعربية والاصول وغير
 ذلك مع جمعه مسائل الاتفاق والاختلاف وهو أول من ألف
 فأجاد ورتب الكتب والابواب وضم الاشكال وأول من
 تكلم في غريب الحديث وشرح في الموطأ كثيراً منه وله في
 تفسير القرآن كلام كثير قد جمع مع تجويده له وضبط حروفه
 وروايته له عن نافع القاري حتى قل بعضهم ما رأيت أنزع
 بآية من مالك بن أنس مع معرفته بالمعمول به من الحديث
 والمتروك وسير الرجال الى غير ذلك مما لا ينكره إلا من طبع
 الله على قلبه بطابع التعصب فبان لك ايها المالكي من هذا وما
 تقدم عدم تسويغ الخروج عن مذهبك في مسألة عملت بقوله
 فيها جل عمرك على انها لا يقدح تركها في الصلاة ببطلان
 بالاجماع فلا يهولنك تعظيم جماعة من العلماء لشأن هذه المسألة اذا
 كثر ما في المقام الخلاف في مستحب مع انك في وسط قوم
 تواطئوا على السدل متابعة للامام رضى الله عنه فلا يسوغ لك
 مخالفتهم ولذا قال في مواهب الجليل بعد ان تكلم على اعتقاد كل
 مسلم ان الائمة المجتهدين رضى الله عنهم على هدى من ربهم وان

كل من قلد واحداً منهم فهو على هدى من ربه : و ما نصحه لعل
 هذا القائل إنما تكلم على بلاد المغرب بأنه ليس عندهم إلا مذهب
 مالك وكل من خرج عنه فلا يكون إلا من الخوارج اه
 نسئل الله العظيم المولى الكريم ان يوفقنا للاتباع وان
 يحفظنا من شر المخالفة والابتداع .

المقصد الرابع

فى توجيه الدليل باتباع المقلد لمقلده وعدم الخروج عن مذهبه

~~~~~

اعلم انى يجب ويتعين علينا معشر المقلدين متابعة إمامنا  
 وعدم الخروج عن سلوك طريقته ولذا قال القاضى عياض فى اول  
 مداركه لفظ الامام يتنزل عند مقلده منزلة ألفاظ الشارع باعتبار  
 العمل بمنظرة ومفهومه وغير ذلك اه وقال . العلامة عليش  
 فى اجوبته ونظرنا فى الادلة والاتفاق والاختلاف فضول إذ  
 وظيفتنا محض التقليد واتباع المراجع والمشهور اه وقال الغزالي  
 فى كتاب التفرقة : ما نصحه شرط المقلد ان يسكت فيسكت  
 عنه لأنه قاصر سلوك طريق الاحتجاج وإن خاض المقلد فى  
 الحاجة فذلك منه فضول والمستغل به ضارب فى حديد بارد  
 وطالب لاصلاح فاسد اه لخ نقله عنه السيوطي وسأله وقال



النخعي لو رأيت الصحابة يتوضئون الى الكوع لتوضأت اليه  
 وأنا افروها الى المرافق اه . وقال الشعراني الله يجزي المجتهدين  
 عنا خيراً لولا انهم استنبطوا للامة الاحكام من الكتاب والسنة  
 ما قرر احد من غيرهم على ذلك لخ فبان لك من هذا ايها المقلد  
 المالكى انه لا رخصة لك في الخروج عن مذهب إمامك إذ لا  
 قدرة لك على النظر في استخراج الجزئية من الكليات ولا يسوغ  
 لك ان تقول ان الامام ذهب في هذه المسئلة الى السدل من غير  
 دليل لانك عن احاطة العلم بادراك الماخذ عليل اذ الامام حمل  
 احاديث القبض على خلاف الاولى الذي هو من الجائز وإنما  
 فعله له وامر به لبيان كونه رخصة كالفطر في السفر فقد ذكر  
 ابن السبكي في جمع الجوامع ان الفطر خلاف الاولى مع امر  
 الله به عباده ترخيصاً لهم فلذلك القبض من غير اعتماد امر النبي  
 صلى الله عليه وسلم امر به أصحابه ترخيصاً لهم مع كونه خلاف  
 الاولى على أن القبض من المندوبات ولا يقول عاقل أن ترك  
 المندوبات يعد انتقاصاً من الصلاة لانها امور خارجة عن ماهية  
 الصلاة فعليك بملزمة ما ذهب اليه امامك فقد انعقد الاجماع على  
 امامته وضبطه وديانته وورعه وصلاحه وناهيك بذلك وبكونه  
 امام الامة وحملهم لحديث عالم المدينة وقال العلامة التسولي في  
 بهجته ان المقلد لا يعدل عن المشهور وان صح مقابله وانه لا



يطرح نص امامه للحديث وان قال امامه وغيره بصحته وقد  
 صرح بهذا ابن الصلاح وغيره وذلك لانهم لا يلزم من عدم  
 اطلاع المقلد على المعارض انتفاؤه فالامام قد يترك الاخذ به مع  
 صحته عنده لمانع اطعم عليه وخفي على غيره اه وقد روى خليل في  
 جامعه عن سفيان ابن عيينة انه قال الحديث مضلة إلا للفقهاء اي  
 المجتهدين ومعنى كلامه ان الاستدلال على الاحكام بالحديث  
 ضلال واتلاف عن طريق الحق إلا للفقهاء العارفين فناسخه  
 ومنسوخه وعامه وخاصه ومطلقه ومقيده ولذلك قال ابن وهب  
 كل صاحب حديث ليس له امام في الفقه فهو ضال ولو ان  
 الله تعالى اتقني بمالك واليثة بن سعد لضللت فقل له كيف  
 ذلك قال أكثر من الحديث فخيرني فكنت أعرض ذلك  
 عليهما فيقولان خذ هذا ودع هذا اه وقال الشعراني في المن  
 مانصه ما جاء عن الائمة المجتهدين تخيرنا من شئنا منهم ثم إذا  
 تخيرنا لازمنا العمل بكلامه ولا نفارقه إلا بالموت خوفاً من وقوعنا  
 في التلاعب في الدين وانما كننا نسلم للخالف لا مامنا لانه مجتهد  
 وقد قرر الشارع وجوب العمل على المجتهد بما فهمه من السنة  
 وكذلك من الزم نفسه باتباع مجتهد لزمه العمل بقوله اه  
 ولذا قال مسنون لا يسوغ الافتاء في المغرب بغير مذهب مالك  
 وقال الشيخ زروق في قواعد ما دون من كلام الائمة في كل فن



فهو حجة اه ويؤيده حمل الخطاب في مواهب الجليل كلام من  
قال بازوم الاعتزال لمن خرج عن مذهبه على بلاد المغرب لانهم  
ليس عندهم إلا مذهب مالك .

وقال المازري بعد كلام تقدم نصه ان هذا باب لفتح حدث  
منه خروق من الديانات وانى رأيت من الدين الحازم والامر  
الحاتم ان انهي عن الخروج عن مذهب مالك واصحابه حماية  
للذريعة الى ان قال وذلك عظيم الموقع في الضرر اه الخ . وقال  
ايضا كما في نوازل ابن رشد مانصه ولست ممن يحمل الناس على  
غير المعروف المشهور من مذهب مالك واصحابه لان الورع قل  
بل كاد يعدم فلو فتح لهم باب في مخالفة المذهب لا تسع الخرق على  
الراقع وهتكوا حجاب هيبة المذهب وذلك من المفسدات اه  
[قلت] وبهذا تعلم بطلان ما يتمسك به المالكي القابض في الصلاة  
لدا الحاجة من صحة احاديث القبض اما يعلم المقلدان الاستدلال  
بذلك ضلال اما يعلم بأن ذاك منه جراءة على امامه المتفق على  
تبحر لا في الحديث وتنقيحه له وقد أطبق الايمة المجتهدون فضلاً  
عن غيرهم على تقدمه في الحديث والفقه وأقوايل أصحاب رسول  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من العلوم حتى صار  
ذلك معلوم من الدين ضرورة وكفاه شرفاً وتقدماً حمل حديث  
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الذي أخرجه الحائلم عن أبي



موسى الاشعري والترمذي عن ابي هريرة بلفظ (يوشك أن  
 يضرب الناس أكباد الابل يطلبون العلم فلا يجدون عالماً أعلم  
 من عالم المدينة) وقد فسره الايمة بمالك وكفاه أيضاً شرفاً  
 وفخراً اثناء ائمة الاجتهاد عليه وشهادتهم له بالتبحر في العلم فمن  
 ذلك الامام الشافعي فإنه كان كثيراً ما يقول إذا جاء الاثر فمالك  
 النجم وإذا ذكر العلماء فمالك النجم وقال مالك استاذي وعنه  
 اخذت العلم وجعلته جحة بيني وبين الله ومن ذلك الامام احمد  
 ابن حنبل فإنه شهد للامام مالك بالافضلية والتقدم حتى عن  
 ائمة الاجتهاد فقال مالك اتبع من سفيان « وسئل » عن مالك  
 وسفيان الثوري أيهما أفقه فقال مالك اكبر في قلبي « وسئل »  
 أيضاً عنه وعن الازاعي فقال مالك أحب إلي « وسئل » أيضاً  
 عنه وعن الليث فقال مالك وهكذا فضله على حماد والحيكم  
 والنخعي الى ان قال رضي الله عنه مالك سيد من سادات أهل  
 العلم وهو امام في الفقه والحديث قال ومن مثل مالك الخ ومن  
 ذلك ما ذكره ابن المبارك لما سئل من أعلم أمالك ام ابو حنيفة  
 قال مالك اعلم من استاذي ابي حنيفة وهو امام الحديث والسنة  
 وما بقي على وجه الارض آمن على حديث رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من مالك ولا اقدم عليه احداً في صحة الحديث ولم ار  
 أحداً مثله اه وكفاه شرفاً وفخراً واقتداء شهادة رسول الله



صلى الله عليه وسلم بالاُعلوية والصواب حسبما أخبر بذلك محمد  
 ابن ربح فإنه رآه النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال يا رسول  
 الله قد اختلف علينا مالك والليث فأيهما أعلم فقال مالك ورت  
 وجدي قال أبو نعيم معناه ورت عليّ اه ورأه صلى الله عليه  
 وسلم أبو بكر بن سعدون فسأله عن مسألة اختلف فيها مالك والليث  
 فقال رأي مالك هو الصواب اه ورأه بعض العلماء فسأله عن  
 يقتدى به في الحديث والفقه وذكر له اختلف العلماء فأمره صلى  
 الله عليه وسلم بالاقتداء بمالك اه وقد رآه الامام الشعراي حسبما  
 في دليل الطبقات النبي صلى الله عليه وسلم وقال له عليك  
 بالاطلاع على أقوال إمام دار الهجرة والوقوف عندها فإنه شهد  
 آثاري اه وقال بشر الحافي رضي الله عنه من زينة الدنيا أن يقول  
 الرجل حدثنا مالك اه ونقل الجزولي ان بعض العلماء اقام  
 بالروضة المشرفة ثلاثين شهراً يضرع إلى الله ان يرى المصطفى يوماً  
 ليسئله عما يلتزمه من كتب الحديث ويتبعه من المذاهب فلما كانت  
 ليلة عرفة وكانت ليلة جمعة ختم القرآن ووقف ازاء القبر الشريف  
 وقال ياخير من ارسل بخير كتاب انزل أقسمت عليك بمن اصطفاك  
 وهدى الخلق بهداك إلا ما جمعت بيني وبين مرادي قال فرايت  
 يوماً النبي صلى الله عليه وسلم فقلت قد اختلف علي رواة الحديث  
 فدلني قال عليك بكتاب مالك قلت واختلف علي الفقهاء فدلني



قال عليك بفقهِ مالك فقلت قد اختلف علي أصحابه قال عليك بما  
رواه عبد الرحمان بن القاسم اهـ الخ وكفى إيماناً مالكاً شرفاً انه  
إمام الايمة الثلاثة بدون واسطة إلا ابن حنبل بواسطة الشافعي  
وتلميذ التلميذ وتلميذ وحسبك ما تقدم في المقدمة فراجعها وقال  
النووي والشافعي وقد اجمعت طوائف العلماء على امامة مالك  
وجلالته وعظيم سيادته وتبجيله وتوقيره والاذعان له في  
الحفظ والتثبت وتعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم اهـ  
وقال ابن ناجي في شرح الرسالة ما نصه : وقد أجمع اهل الفضل  
على فضل مالك رحمه الله تعالى ولم يزل أئمة الدين المتقدمين بهم  
المعول في التحقيق عليهم يختارون مذهبه ويرجعونه على غيره  
من المذاهب كلها والحمد لله على تهنيده قال . وذكر ابو محمد عبد  
الله بن سلامة ان القاضي ابا بكر لسان الامة وسيد اهل السنة  
رضي الله عنه كان في مجلس اقراءه وبين يديه جمع وافر وكان  
يقرئ المذهب الاربعية ويرجعها ثم ياخذ في الترجيح  
والاحتجاج لمذهب الامام مالك رحمه الله فقال بعض اهل المجلس  
ما وجه تمويه رضي الله عنكم ليس بواضح وهذه حجة ضعيفة  
قال فاصفر لونه وتغير وجهه وأطرق ملياً ثم قال يا هذا أتقول في  
امام دار الهجرة حجة ضعيفة وأين الادب مع العلم واهله أخرج  
من مجلسي واحذر ان تقع عيني عليك بعد هذا اليوم فلم يقدر



ان يسكن معه العراق وانتقل إلى القيروان واستوطنها ودرس  
 فيها مذهب مالك وألف كتاباً في مناقب الشيخ أبي بكر وصدره  
 بمسئلته هذه فجزاه الله خيراً عن تخلقه وتواضعه اه منه فلم يسبق  
 إلا ان يقال لك أيها المالكي ان عدوك عن مذهب مالك امامك  
 في مسألة طال ما اقتديت به فيها يعد منك نسبة الخطايا امامك  
 وقد قال الامام الشعراني كل من خطأ مجتهداً بعينه فكانما خطأ  
 الشارع فيما قرره حكما اه وقال الامام أحمد بن حنبل إذا رايت  
 الرجل ينقص مالكم فاعلم انه مبتدع اه اما يعلم انه قد تقرر من  
 مذهب امامه تقديم العمل على خبر الاحاد وان كانت من اصح  
 الصحيح قاله الزرقاني على المختصر فعلى المالكي ان يعتقد ان  
 امامه ما ترك حديث القبض بعد اطلاعه عليه إلا لدليل قوي  
 عنده ولذا قال الغزالي لما سأل ابن العربي المعافري عن قلند  
 الشافعي مثلاً وكان مذهبه مخالفاً لاحد الخلفاء الاربعة انه يجب  
 عليه ان يظن بالشافعي انه لم يخالف الصحابي إلا لدليل اقوى  
 من مذهب الصحابي وان لم يظن هذا فقد نسب الشافعي  
 للجهل بمقام الصحابي وهو محال اه اما يعلم هذا المقلد ما قاله  
 القرني من ان شأن العظماء اذا حددوا شيئاً وجب على الواقف  
 عليه ان يقف عنده ويعد الخروج عنه من سوء الادب اما يعلم  
 هذا المقلد ان خروجه عن مذهب امامه فضول بل يتعين عليه



متابعته فيما كان يفعل ويقول ويسلك في ذلك مسلك الادب ليظني  
بذلك نار الخلاف والتشويش على ضيقة الطلبة وجل العوام وحسم  
مادة الشغب ويلاحظ ما قاله البعض من ائمة المذهب من ان حكم  
القبض دائر بين النذب والكراهية والاباحة والمنع كما ان حكم  
السدل دائر بين النذب والاباحة وخلاف الاولى والوجوب  
اذ لا واسطة بين القبض والسدل ويلزم من نذب القبض كون  
السدل خلاف الاولى كالعكس ومن كراهية القبض كون  
السدل مندوبا ومن اباحته اباحته ومن منع القبض الذي عليه  
رواية العراقيين وجوب السدل ويتعين على هذا المقلد الرجوع  
الى مذهب امامه الذي هو امام دار الهجرة ومتبوع أهل المغرب  
ويتجنب الملام قبل . ابو سالم العياشي في رحلته فالذي عند  
المحققين من اهل المذهب انه لا ينبغي اظهار المخالفة ومصادمة  
نصوص المذهب في امر له اصل في السنة وان لم يبلغ درجة غيره  
في الصحة فإن ذلك مما يثير الخلاف ويوقع في التشويش على  
العوام اه وروى أشهب عن مالك ان مخالفته فيما ابيح لهم ليس  
من شيم العلماء ففي المعيار نقلا عن بعضهم قال الاولى عندي في كل  
نازلة يكون للعلماء فيها قولان فيعمل الناس على موافقة احدهما  
وان كان مرجوحاً ان لا يتعرضوا لهم وان يجدوا على أنهم  
قلدوه في الزمن الاول وجري به العمل وانهم ان حملوه على غير



ذلك كان فيه تشويش للعامة وفتح لآبواب الخصام اه [قلت]  
 فقد يتأكد لنا اهل المغرب السدل لما جرى به العنيل وهو من  
 المرجحات كما في نور البصر وغيره . قال العلامة سيدي المهدي  
 ابن الحاج في حواشيه على الخرشى لدا قول المختصر وهل كراهة  
 الخ بعد ذكر الاقوال والتاويلات ما نصه . وما للمسنأوي من  
 ترجيح امتحباب القبض فقد علمت ان الاستحباب فيها قوي جداً  
 ومع ذلك فالعمل على تركه اه ولاجل انضمام هذا العمل لمذهب  
 المدونة ولكون السدل عليه أكثر اصحاب مالك كان العلماء  
 المقتدى بهم يسدلون يعني علماء المغرب ويغلب على الظن ان  
 السدل صدر أولاً من مولاي ادريس الانور نفعنا الله ببركاته  
 لانه كان على مذهب الامام مالك كما جزم بذلك المقرئ في كنوز  
 الاسرار ولا يعارض هذا ما ذكره المسنأوي في نصرة القبض من  
 ان عمل أهل المغرب لا يعتمد به لانه ذكره في معرض الرد على من  
 ذكر ان عمل اهل المغرب يقدم على الاحاديث ولما مر لنا تقريره  
 من انه ادرك في هذه المسئلة جزءاً من الاجتهاد المطلق وما  
 ذكرناه من تأكيد السدل على أهل المغرب لان القبض تنشأ عن  
 فعله في ارض المغرب الاذائية في عرض فاعله بخلاف السدل  
 فإن فيه المساعدة لاهل بلده فيؤكد فعله لذلك ولو نظرنا  
 لصراحة دليل القبض بل ولو فرضنا أفضليته على السدل في



الفرض . قال العلامة المواق في سنن المهتدين بمد كلام مانصه :  
 ولا سيما إن جرى عمل بما هو مفضول عند المعارض فالمساعدة في  
 ذلك من شيم الائمة وترك المساعدة عند الصوفية قلت مروءة اه  
 وأصل ترك المخالفة للناس ما ثبت في الخبر الصحيح عن ابن  
 مسعود رضي الله عنهما لما بلغه أن عثمان صلى في سفره أربعاً  
 استرجع وقال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين وكذا  
 أبي بكر وعمر ثم تفرقت بكم الطرق ثم قام ابن مسعود فصلى  
 أربعاً فقبل له عبت على عثمان وفي رواية استرجعت ثم صليت  
 أربعاً فقال الخلاف شر اه وإذا علمت ايه المالكي المقلد ان  
 الخلاف شر وان ترك الموافقة يعد من قلة المروءة فعليك بملازمة  
 مذهب إمامك لا سيما انه لا ضرر عليك في ترك القبض إذ ليس  
 من قبيل الواجب المبطل تركه للصلاة خصوصاً إذا كان ذلك  
 يؤدي إلى التخليط من المصلين فإن كثيراً منهم عوام لا يفرقون  
 بين مقتضيات المذاهب ولا يعرفون محل الخلاف فيؤدي ذلك  
 إلى الطعن في الاعراض وتأمل قول ابن العربي المعافى فإنه قال  
 رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه قد ثبت ثبوتاً لا مرد له فلا  
 وجه للعدول عنه إلا في بلادنا فيستحب تركه لان وقاية العرض  
 بترك سنة واجب في الدين اه وقال الامام ابن سراج في مثل  
 هذا ان المخالف يدخل على الناس شغباً في دينهم وحيرة في قلوبهم



• وقول ابن عبد البر من شأن العالم ان يذهب مع الناس في  
السعة والرخصة ما لم يخف الاثم اه وتأمل ما روى عن ابى  
عمر بن عبد البر لما سأله بعض اصحابه عن الرفع في كل خفض ورفع  
اجابه بأنه قد صحت الاحاديث به وثبتت الرواية عن الامام  
مالك فقال له ذلك البعض ما يمنعك من فعله مع صحة الحديث به  
وثبوت الرواية فنقضى بك في فعله فقال أكره المخالفة في أمر فيه  
سعة اه نسئل الله العظيم المولى الكريم أن يلهمنا إلى أوضح طرق  
الاتباع ، ويجنبنا سنن الجهل والابتداع ، وان يسلك بنا مسلك  
التقليد لاهل الاجتهاد ، وان يبعدنا من الكلام فى جنابهم بما  
لا يليق من الطعن والاحاد ، وان يديننا إلى مبيع الحق والرشاد  
انه على ما يشاء قدير ، وبالأجابة جدير ، وهو حسبي ونعم  
الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهذا اوان  
الشروع فى الكلام على ما جاء فى « بسم الله الرحمن الرحيم »  
من الجهر والاسرار بها فى الصلاة وأقوال العلماء فى ذلك ودليل  
كل وتحقيق المقام .

اعلم وفقى الله واياك ان المسئلة طويلة الذيل والارجاء ،  
تكلم عليها غير واحد من أكابر العلماء ، والغرض الآن ذكر نبذة  
يسيرة من ذلك ، ويان احتجاج كل ليصير الباحث على بصيرة  
مما قد تقرّر عندهم هنالك ، غير انه يحق على ان اسئل من المطاع عليه



الاعتذار ، لأنني لست من أهل هذا المضمار ، ولأمن أرباب  
 العقول الراجحة وذوى الأفكار ، وإنما مرادى كشف  
 بعض جوانب القناع والستار ، ليطلع العاجز مثلي على النزر من  
 تلك الشموس والاقمار ، ويعلم ان النزاع الواقع بين أهل  
 الخلاف الكبير ، حقيقي لا لفظي حسب ما هو مقرر شهير ،  
 ومبناه عدم ورود النص في كونها آية غير براءة او غيرها دون  
 الحمل من البشير النذير ولقوة الشبهة لا ينبغي على التأويلين من  
 الزيادة والنقص حكم التكفير لانه يصار اليه بالقطعيات لا  
 بالوهم والاحتمال والظنيات ، فنقول وعلى الله غاية السؤل ، ان  
 في قراءة البسملة في الفاتحة في الصلاة خلافاً كبيراً ونزاعاً شهيراً  
 مبنياً على انها آية من القرآن او ليست بآية منه فمن قال انها آية  
 كالأمام الشافعي تبعه لابن كثير قال تبطل الصلاة بتركها في  
 الفاتحة وصححه ابن السبكي في جمع الجوامع ونصه ومنه اي  
 القراءان البسملة اول كل سورة غير براءة على الصحيح اه وشأنه  
 الاطلاع على ادلة مذهبه لكونه شافعيًا فانتصر له ومن قال انها  
 ليست بآية دون الحمل كالائمة الثلاثة مالك وابي حنيفة واحمد  
 تبعه لقراءة ورش تلميذ نافع قال بصحة صلاة تاركها وصحح  
 مذهبهم جماعة من العلماء المالكية وشأنهم الاطلاع على ادلة مذهبهم  
 فانتصروا له ومن انصف علم ان كلا منهما قوي مرجح .



## المقصد الاول

اعلم وفقني الله وإياك انك إذا علمت هذا صرت على يقين من انه لا بد لكل قائل من دليل فنقول قد احتج القائلون بان البسملة آية يستحب الجهر بها بأحاديث منها ما أخرجه البخاري عن قتادة قال سئل كيف انس كان قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال كانت مداً ثم قرأ 'بسم الله الرحمن الرحيم' بسم الله ويعد بالرحمان ويعد بالرحيم ولفظ كان مشعر بالاستمرار كما تقرر في الاصول فيستفاد منه عموم الازمان وكونه من لفظ الراوي لا يقدح في ذلك لأن الفرض انه عدل عارف غير ان الحديث أخرجه ايضاً ابو داود عن ابن جريج عن عبد الله بن ابي مليكة عن ام سلمة أنها سألت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان يقطع قراءته آية آية بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين الخ قال الحافظ هذا الحديث قد رواه الترمذي من طريق ابن ابي مليكة عن ام سلمة بلا واسطة وصححه ورجحه على الاسناد الذي فيه يعلى بن مملك اه ومنها ما أخرجه الترمذي والدارقطني من حديث ابن عباس بلفظ كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم ففي اسناد هذا الحديث اسماعيل بن حماد قال البزار اسماعيل لم يكن بالقوي



وقال العقيلي غير محفوظ وقد وثق اسماعيل يحيى بن معين وقد  
ضعف ابو داود هذا الحديث يروى ذلك عنه الحافظ في التلخيص  
لخ ومنها ما أخرجه الدارقطني عن ابن عباس أن النبي صلى الله  
عليه وسلم لم يزل يجهر في السورتين بسم الله الرحمن الرحيم  
وفي اسناده عمر بن حفص المكي وهو ضعيف لخ ومنها ما أخرجه  
النسائي من حديث ابي هريرة بلفظ قال نعيم الجمر صليت وراء  
ابي هريرة قرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بام القرآن وفيه  
ويقول إذا سلم والذي نفسى بيده إنى لأشبهكم صلاة برسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد صحح هذا الحديث ابن خزيمة  
وابن حبان والحاكم وقال على شرط البخاري ومسلم وقال البيهقي  
صحيح الاسناد وله شواهد وقال ابو بكر الخطيب فيه ثابت  
صحيح لا يتوجه عليه تعليل (ومنها) ما أخرجه الحاكم وقال صحيح  
على شرط مسلم عن الشافعي بإسناده عن انس بن مالك قال صلى  
معاوية بالناس بالمدينة صلاة جهر بها بالقراءة فلم يقرأ بسم الله  
الرحمن الرحيم ولم يكبر في الخفض والرفع فلما فرغ ناداه  
المهاجرون والانصار يا معاوية نقصت الصلاة اين بسم الله الرحمن  
الرحيم واين التكبير إذا خفضت ورفعت فكان اذا صلى بهم بعد  
ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم اه بواسطة الشيخ محمد عبده  
في تعليقه على شرح عمدة الاحكام (ومنها) ما أخرجه الدارقطني



عن ابي هريرة ايضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا قرأ وهو  
 يؤم الناس افتتح بسم الله الرحمن الرحيم قال الدارقطني رجال اسنده  
 كلهم ثقات اهـ قال الشوكاني وفي اسنده عبد الله الاصبحي روى  
 عن ابن معين توثيقاً وتضعيفاً وقال ابن المديني كان عند اصحابنا  
 ضعيفاً وقد تكلم فيما غير واحد (ومنها) ما أخرجه الدارقطني  
 عن ابي هريرة ايضاً قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 إذا قرأتم الحمد فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم انها ام القرآن وام  
 الكتاب والسبع المثاني بسم الله الرحمن الرحيم احدى آيها  
 قال اليمعري وجميع رواته ثقة الا ان نوح بن ابي بلال الراوى له عن  
 سعيد ابن ابي سعيد المقبري عن ابي هريرة تردد فيه رفعه تارة ووقفه  
 اخرى قال الحافظ هذا الاسناد رجاله ثقات وصحيح غير واحد  
 من الائمة وفعه على رفعه واعله ابن القطان بتردد نوح المذكور  
 وتكلم فيه ابن الجوزي من اجل عبد الحميد بن جعفر فإن فيه  
 مقالاً ولكن متابعة نوح له مما تقويه (ومنها) ما أخرجه الدارقطني  
 ايضاً عن علي بن ابي طالب وعمار بن ياسر ان النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم كان يجهر في المكتوبات بسم الله الرحمن  
 الرحيم وفي اسنده جابر الجعفي وابراهيم بن الحكم بن ظهير  
 وغيرهما ممن لا يعول عليه (ومنها) ما أخرجه الدارقطني ايضاً عن  
 سيدنا علي بالفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله



الرحمن الرحيم في صلاته قال الدارقطني هذا اسناد علوي لا  
 بأس به وقال الحافظ اسناده بين ضعيف ومجهول وله طريق  
 أخرى عنده عنه بلفظ انه سئل عن السبع المثاني فقال الحمد لله  
 رب العالمين قيل إنما هي ست فقال بسم الله الرحمن الرحيم  
 واسناده كلهم ثقات قاله الدارقطني (ومنها) ما أخرجه ابن عبد  
 البر عن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله سلم كان إذا قام إلى  
 الصلاة فأراد أن يقرأ قال بسم الله الرحمن الرحيم قال ابن عبد  
 البر ولا يثبت فيه الا أنه موقوف (ومنها) ما رواه الشيخ ابو  
 الحسن عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 كيف تقرأ إذا قلت في الصلاة قلت اقرأ الحمد لله رب العالمين قال  
 قل بسم الله الرحمن الرحيم وفي اسناده الجهم بن عثمان قال ابو  
 حاتم مجهول (ومنها) ما أخرجه الدارقطني عن سمرة قال كان  
 للنبي صلى الله عليه وسلم سكتتان سكتة إذا قرأ بسم الله الرحمن  
 الرحيم وسكتة إذا فرغ من القراءة فأنكر ذلك عمران بن  
 الحصين فكتبوا إلى أبي بن كعب فكتب ان صدق سمرة واسناده  
 جيد غير أن الحديث أخرجه الترمذي وابو داود وغيرهما  
 بلفظ سكتة حين يفتتح وسكتة إذا فرغ من سورة (ومنها)  
 ما أخرجه الدارقطني أيضاً عن انس قال كان النبي صلى الله عليه  
 وسلم يجهر بالقراءة بسم الله الرحمن الرحيم وله طريق أخرى



عن انس عند الدارقطني والحاكم بمعناه (ومنها) ما أخرجه الحاكم  
 عن انس أيضاً بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر  
 بيسم الله الرحمن الرحيم قال الحاكم ورواته كلهم ثقات (ومنها)  
 ما ذكره ابن سيد الناس في شرح الترمذي عن عائشة ان رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم وفي  
 اسناده الحاكم بن عبد الله بن سعد وقد تكلم فيه غير واحد  
 (ومنها) ما أخرجه الدارقطني عن ابن عمر قال صليت خلف  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر فكانوا  
 يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم قال الحافظ وفيه ابو طاهر  
 احمد بن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي العلوي وقد  
 كذبه ابو حاتم وغيره ومن دونه أيضاً ضعيف ومجهول ورواه  
 الخطيب عن ابن عمر من وجه آخر وفيه مسلم بن حبان وهو  
 مجهول قال والصواب ان ذلك عن ابن عمر غير مرفوع «قلت»  
 قد علمت ايها الناظر والباحث عن حكم المسئلة ان هذه الاحاديث  
 فيها القوي والضعيف زيادة على أن منها ما لا يدل على مطلوب  
 القائلين بجهرتها في الصلاة وهو ما كان فيه ذكر انها آية من  
 الفاتحة او ذكر القراءة لها الصادق بالخارج عن الصلاة او ذكر  
 الامر بقراءتها من دون تقييد بالجهر بها في الصلاة والذي يدل  
 على المطلوب منها هو ما صرح فيه بالجهر بها في الصلاة وهي



احاديث لا يتهض الاحتجاج بها كما عرفت وهذا قال الدارقطني  
 انه لم يصح في الجهر بها حديث ولو سلمنا ان ذكر القراءة في  
 الصلاة يستلزم الجهر بها لم يثبت بذلك مطلوب القائلين بالجهر  
 لان أنهض الاحاديث الواردة بذلك حديث أبي هريرة المتقدم  
 وقد تعقب باحتمال أن يكون أبو هريرة اشبههم صلاة برسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم في معظم الصلاة لا في جميع اجزائها  
 قال إنه قد رواه جماعة غير نعيم عن أبي هريرة بدون ذكر  
 البسملة كما قال الحفظ في الفتح اه وقد ذكر ابن القيم في الهوى  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم  
 تارة ويخفيها أكثر مما جهر بها ولا ريب انه لم يكن يجهر بها  
 دائماً في كل يوم وليلة خمس مرات أبداً حضراً وسفراً ويخفي  
 ذلك على خلفائه الراشدين وعلى جمهور اصحابه وأهل بلده في  
 الاعصار الفاضلة هذا من محمل المحال حتى يحتاج إلى الشبهة فيه  
 بألفاظ مجملة وأحاديث واهية فصحيح تلك الاحاديث غير صريح  
 وصريحها غير صحيح اه

\* \* \* \*

## المقصد الثاني

في ذكر ادلة القائل بعدم قراءتها فنقول قد احتج القائلون بعدم  
 ذكر البسملة في الصلاة وبالا سرار بها بأحاديث (منها) ما



أخرجه الامام احمد ومسلم عن انس بن مالك قال صليت مع النبي  
صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احداً منهم  
يقرا بسم الله الرحمن الرحيم (ومنها) ما أخرجه أحمد والنسائي  
بإسناد على شرط الصحيح بلفظ صليت خلف النبي صلى الله عليه  
وسلم وخلف أبي بكر وعمر وعثمان فكانوا لا يجهرون بسم  
الله الرحمن الرحيم وأخرجه أيضاً ابن حبان والدارقطني  
والطحاوي والطبراني (ومنها) ما أخرجه الامام أحمد ومسلم  
بلفظ صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر  
وعثمان وكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون  
بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها وهذا  
الحديث متفق عليه وإنما انفرد مسلم بزيادة لا يذكرون بسم الله  
الرحمن الرحيم وقد رواه جماعة من اصحاب قتادة عنه باللفظين  
كما نبه على ذلك الحافظ فمن أخرجه باللفظ الاول البخاري في جزء  
القراءة والنسائي وابن ماجه عن ايوب وهؤلاء والترمذي من  
طريق أبي عوانة والبخاري فيه وابو داود من طريق هشام  
الدستوائي والبخاري فيه وابن حبان من طريق حماد بن سلمة  
والبخاري فيه والسراج من طريق همام كلهم عن قتادة وأخرجه  
مسلم من طريق الاوزاعي عن قتادة بلفظ لم يكونوا يذكرون  
بسم الله الرحمن الرحيم ورواه ابو يعلى والسراج وعبد الله بن



أحمد عن أبي داود الطيالسي عن شعبة بلفظ فلم يكونوا  
 يفتتحون القراءة إلى آخره (ومنها) ما أخرجه عبد الله بن الإمام  
 أحمد في زوائده في مسند أبيه عن شعبة عن قتادة عن أنس قال  
 صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلف أبي  
 بكر وعمر وعثمان فلم يكونوا يستفتحون القراءة بسم الله  
 الرحمان الرحيم قال شعبة فقلت لقتادة أنت سمعته من أنس قال نعم  
 نحن سألناه عنه (ومنها) ما أخرجه النسائي عن منصور بن زاذان  
 عن أنس قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم  
 يسمعنا قراءة بسم الله الرحمان الرحيم وصلى بنا أبو بكر وعمر فلم  
 نسمعها منهما (ومنها) ما أخرجه أحمد والترمذي والنسائي وابن  
 ماجه عن ابن عبد الله بن مغفل قال سمعني أبي وأبا أقال بسم الله  
 الرحمان الرحيم فقال يا بني إياك والحدث قال ولم أر من أصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلاً كان ابغض إليه حدثاً في  
 الاسلام منه فإني صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع  
 أبي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم اسمع أحداً منهم يقولها فلا تقلها  
 إذا أنت قرأت فقل الحمد لله رب العالمين وهذا الحديث حسنه  
 الترمذي ولا يرد عليه ما أورده بعض الحفاظ من تضعيفه بسبب جهالة  
 ابن عبد الله بن مغفل والمجهول لا تقوم به حجة كما قاله أبو الفتح  
 اليعمرى لأن الجهالة في ابن عبد الله جهالة حالية لا عينية للعلم



بوجوده فقد كان لعبد الله بن مغفل سبعة اولاد سمي هذا منهم يزيد  
 قال وليس في رواية هذا الحديث من يتهم بالكذب فهو جائز على وسم  
 الحسن عنده اه (ومنها) مارواه احمد ومسلم وابو داود والترمذي  
 والنسائي عن ابي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى  
 عليه وسلم (من صلى صلاة لم يقو فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج  
 اى ناقصة يقوها ثلاثا فليل لا بى هريرة انا نكون وراء الامام  
 فقال اقرأ بها في نفسك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم (يقول قال الله عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين عبدى  
 نصفين ولعبدى ما سأل فإذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال  
 الله حمدي عبدى فإذا قال الرحمن الرحيم قال الله أثنى علي عبدى  
 فإذا قال مالك يوم الدين قال مجدي عبدى وقال مرة فوض  
 إلى عبدى وإذا قال إياك نعبد وإياك نستعين قال هذا بيني وبين  
 عبدى ولعبدى ما سأل فإذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط  
 الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال هذا  
 لعبدى ولعبدى ما سأل) قال النووي قال العلماء المراد بالصلاة  
 الفاتحة سميت بذلك لانها لا تصح إلا بها والمراد قسمتها من  
 جهة المعنى لان نصفها الاول تحميد الله وتمجيد وثناء عليه  
 وتفويض اليه والنصف الثانى سؤال وطلب وتضرع وافتقار اه  
 وقوله فإذا قال إياك نعبد الخ قال القرطبي إنما قال الله تعالى



هذا لان في ذلك تذلل العبد لله وطلبه الاستعانة منه وذلك  
 يتضمن تعظيم الله وقدرته على ما طلب منه قوله فإذا قال اهدنا  
 الصراط المستقيم إلى آخر السورة إنما كان هذا للعبد لانه سؤال  
 يعود نفعه إلى العبد وفيه دليل على ان اهدنا وما بعده إلى آخر  
 السورة ثلاث آيات إلخ [قلت] وهذا الحديث يدل على انها  
 ليست من الفاتحة لان الفاتحة سبع آيات بالاجماع فتلاث في اولها  
 ثناء اولها الحمد لله وثلاث دعاء اولها اهدنا الصراط المستقيم والرابعة  
 متوسطة وهي اياك نعبد واياك نستعين ولم تذكر البسملة في  
 الحديث ولو كانت منها لذكرت قال . النووي وهو من أوضح  
 ما احتجوا به اه « ومنها » ما أخرجه الامام احمد وابو داود  
 والترمذي عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم ( انه قال ان سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل  
 حتى غفر له ) وهي « تبرك الذي بيده الملك » وهذا الحديث  
 أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان وصححه  
 وحسنه الترمذي وقد استدلل بهذا الحديث من قال ان البسملة  
 ليست من القرآن لان سورة تبارك ثلاثون آية بالاجماع بدون  
 التسمية ولم يختلف في ذلك العادون « ومنها » ما صح عنه صلى  
 الله عليه وسلم انه قال ( انزلت علي سورة ليس في التوراة ولا في الانجيل  
 ولا في الفرقان مثلها ثم قرأ الحمد لله رب العالمين ولم يذكر صلى



الله عليه وسلم بالبسملة فدل ذلك على أنها ليست بثابتة وإذ اعلمت  
 ما تقدم تحقق لك ان لكل من الامام الشافعي القائل بالبسملة  
 ومن الائمة الثلاثة مالك وأبي حنيفة واحمد بن حنبل القائلين  
 بأنها ليست بآية دليلين وان كل واحد من الشافعي ومالك  
 اطعم على دليل الآخر وقل بخلافه بحسب رأيه واجتهاده  
 ورده بما حاصله بأن لو فرضنا صحة تلك الاحاديث لكأن خبر  
 واحد ولا يثبت القراءان بخبر الاحاد فكان الصواب ان الخلاف  
 بينهما حقيقي لا لفظي ففي كون البسملة آية من الفاتحة فتبطل  
 الصلاة بتركها لقيام الادلة عند الاول أم ليست بآية فلا تبطل  
 الصلاة بتركها لقيام الادلة عند الثاني خلاف حقيقي اجتهدى  
 جارى على الممهود من اختلافهما فى مسائل كثيرة من الفروع كما  
 اختار ذلك الباقلاني والقرطبي وعياض والابن العربي وابن  
 الحاجب وابن السبكي والتاجموني واليوسي وابن عبد السلام  
 الفاسي والشيخ الطيب بن كيران وتلميذه سيدي ادريس  
 البدر اوي وسيدي عبد القادر الكوهن وغيرهم وحينئذ فلا  
 يكفر من اعتقد بطلان غير مذهبه بملاحظة النقص من القراءان عند  
 القائل بالنفي والزيادة عند القائل بالاثبات لان قوة الشهية من  
 الجانبين منعت من التكفير كما اجاب بها ابن الحاجب بمعنى ان  
 النظر والاجتهاد في الادلة القوية الدالة للجانبين أي . مالك



والشافعي منعت من التكفير لان الخلاف بينهما مبني على الاجتهاد وهو الصواب [قلت] بخلاف ما لوني القاري حرقاً مجمعاً عليه أو اثبت ما لم يقل به أحد فإنه يكفر بالاجماع . فإن قلت قد ذكرت دليل مذهب كل من مالك والشافعي ولم تبين لنا الاقوى منهما [قلت] تبعاً لغيري الانصاف انه على حد سواء كما يوخذ ذلك من جواب ابن الحاجب المتقدم ونصه قوة الشبهة من الجانبين مذنت من التكفير اهـ وكما يوخذ ذلك من الباب فإنه ذكر أحاديث وادلة وإيرادات واجوبة من الجانبين وذلك يدل على أن كلا منهما قوى مرجح والله أعلم غير انه لما قامت الادلة عند مالك على أنها ليست بثأية من الفاتحة قال بصحة الصلاة بتركها بل كرهها في الفريضة وفهم ان قوله صلى الله عليه وسلم كما في الصحيح (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) وقوله ايضاً (من لم يقرأ في الصلاة بفاتحة الكتاب فهي خداج لا يشمل من تركها لكونها ليست بثأية عنده من الفاتحة وتبعه على ذلك جماعة أكثر من ان يذكرها واوسع من ان يحصروا وأما الشافعي فلما قامت الادلة عنده على أنها آية منها حكم بطلان صلاة من تركها مستدلاً بالحديثين المتقدمين لان ترك بعضها مبطل للصلاة كترك كلها وتبعه على ذلك جماعة من السلف والخلف . قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي روي ذلك عن



عمر وابن عمر وابن الزبير وابن عباس وعلي بن ابي طالب وعمار  
ابن ياسر وعن عمر فيها ثلاث روايات أنه لا يقرؤها وأنه يقرؤها  
سراً وأنه يجهر بها . قال الخطيب وأما التابعون ومن بعدهم فمن  
قال بالجهر بها فمنهم سعيد ابن المسيب وطاوس وعطاء ومجاهد  
وابو وائل وسعيد بن جبير وابن سيرين وعكرمة وعلي بن  
الحسين وابنه محمد بن علي وسالم بن عبد الله بن عمر ومحمد بن  
المنكدر وابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد بن كعب  
ونافع مولى ابن عمر وابو الشعثاء وعمر بن عبد العزيز ومكحول  
وحبيب بن أبي ثابت والزهري وابو قلابة وعلي بن عبد الله بن  
عباس وابنه والازرق بن قيس وعبد الله بن معقل وممن بعد  
التابعين عبد الله العمري والحسن بن زيد وزيد بن علي بن حسين  
ومحمد بن عمر بن علي وابن ابي ذيب والليث بن سعد واسحاق  
ابن راهويه وزاد البيهقي في التابعين عبد الله بن صفوان ومحمد بن  
الحنفية وسليمان التيمي ومن تابعهم المعتمر بن سليمان وزاد ابو  
عمر بن اصبغ بن الفرج قال كان ابن وهب يقول بالجهر ثم رجع  
إلى الاسرار وحكى البيهقي في الخلافات أنه اجتمع آل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم على الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم حكاة  
عن أبي جعفر الهاشمي اه من نيل الاوطار للشوكاني . ثم اعلم  
انهم اختلفوا هل هي آية من الفاتحة ومن كل سورة غير براءة



أولاً من الفاتحة فقط أو ليست بثاية فيهما فالأول ذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وطائفة وعطاء ومكحول وابن المبارك وطائفة وإلى الثاني ذهب إسحاق بن راهويه وأبو عبيد وجماة أهل الكوفة ومكة وأكثر العراقيين وحكاة الخطابي عن أبي هريرة وسعيد بن جبيرة ورواه البيهقي في الخلافيات بأسناده عن علي بن أبي طالب والزهري وسفيان الثوري وحكاة في السنن الكبرى عن ابن عباس ومحمد بن كعب وإلى الثالث ذهب الأوزاعي ومالك وأبو حنيفة وداود وهو رواية عن أحمد فإذا أحطت علماً بجميع ما تقدم ظهر لك أن العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب أحدها تركها في الفريضة سرّاً وجهرّاً وهو مذهب الإمام مالك رحمه الله الثاني قراءتها سرّاً لاجراً وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد رحمه الله الثالث الجهر بها في الجهرية والسر في السرية وهو مذهب الشافعي رحمه الله اهـ بواسطة ابن دقيق العيد في أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام — [قلت] ولا بأس بالبسملة في التطوع عند الأئمة الأربعة فتأمل ما ذكر تعلم قوة الخلاف واتساع المجال ، وعدم نزاع من يسلك إحدى الطريقتين في حالة من الأحوال ، ولاجل هذا الخلاف قال الحازمي الشافعي في الجزء الثالث من كتاب الاعتبار ، وبيان الناسخ والمنسوخ من الآثار ، مانصه : وقد اختلف أهل العلم



في هذا الباب فذهب جماعة إلى الجهر بها وروى ذلك عن في  
 احدى الروايتين وعن علي وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن  
 الزبير وعطاء وطاوس ومجاهد وسعيد بن جبير وجماعة سواهم  
 من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين واليه ذهب  
 الشافعي وأصحابه وخالفهم في ذلك أكثر أهل العلم وقالوا لا  
 يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ولكن يقرأها الامام سراً وروى  
 نحو هذا القول عن ابي بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وعمار  
 ابن ياسر والحكم وحامد وبه قال أحمد وإسحاق وأكثر أصحاب  
 الحديث وقالت طائفة لا يقرأ بها سراً ولا جهراً وبه قال مالك  
 والاوزعي وعبد الله بن معبد الزماني قال ثم من يذهب إلى  
 الاسرار اختلفوا في وجه الدلالة فمنهم من قال إنما ذهبنا إلى  
 الاخفات للاحاديث الثابتة الواردة في الباب إذ أكثر نصوصها  
 لا يحتمل التأويل وليس لها معارض ولم يقرها هؤلاء بآخر الامرين  
 بل قالوا لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يخفت منذ امر بالصلاة  
 إلى ان قبض ومنهم من أقر بأن لهذه الاحاديث معارضاً غير أنه  
 قال احاديث الاسرار أولى بالتقديم لح ومن ذهب إلى الجهر قال  
 لا سبيل الى انكار ورود الاحاديث في الجانبيين وكتب  
 السنن والمسانيد ناطقة بذلك لح فقد أطال الحارمي في المسئلة الى  
 ان قال في آخر ذلك والصواب في هذا الباب ان يقال هذا أمر



متسع والقول بالحرص فيه ممتنع وكل من ذهب فيه إلى رواية فهو  
مصيب متمسك بالسنة والله أعلم اه منه بلفظه ولهذا قال زين  
الدين العراقي في شرح ألفيته لدا قوله وعلة المتن كنفى البسملة  
الح بعد ان خاض في المسئلة ما نصه : قال ابن عبد البر في  
الاستدكار اختلف عليهم في لفظه اختلافاً كثيراً مضطرباً متدافعاً  
منهم من يقول صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وابى بكر وعمر ومنهم من يذكر عثمان ومنهم من لا يذكره  
فكانوا لا يبدءون بيسم الله الرحمان الرحيم ومنهم من قال فكانوا  
لا يجهرون بها وقال كثير منهم فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله  
رب العالمين وقال بعضهم وكانوا يجهرون بيسم الله الرحمان  
الرحيم وقال بعضهم كانوا يقرءون بها قال وهذا اضطراب لا  
تقوم معه حجة لاحد من الفقهاء الذين يقرءون بيسم الله الرحمان  
الرحيم والذين لا يقرءونها اه ورام الشيخ زكرياء الانصاري  
في فتح الباقي على ألفية العراقي اجمع بين الروايات فراجعه وقال  
الشيخ محمد الزرقاني في شرح الموطأ ما نصه : قد كثرت  
الاحاديث الواردة في البسملة اثباتاً ونفيّاً وكل من الامرين  
صحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بها وتركها وجهر بها  
واخفاها والذي يوضح صحة الامرين ويزيل الاشكال عن  
الفريقين ما أشار له جماعة من المتأخرين من ان اثباتها ونفيها



كلاهما قطعي ولا يستغرب ذلك فإن القرآن نزل على سبعة  
 أحرف ونزل في صرّات متكررة فنزل في بعضها بحذف  
 كقراءة ملك ومالك وتجري تحتها ومن تحتها في براءة وإن الله  
 هو الغني الحميد وإن الله الغني الحميد في سورة الحديد فلا يشك  
 أحد أن القراءة باثبات الالف ومن وهو ونحوها متواترة قطعية  
 الاثبات وإن القراءة بحذف ذلك أيضاً متواترة قطعية الحذف  
 وأن الحذف والاثبات سواء في التواتر وكذا القول في البسمة نزلت  
 في بعض الأحرف ولم تنزل في بعضها فإثباتها قطعي وحذفها قطعي  
 وكل متواتر وكل في السبع فإن نصف القراءة قرءوا باثبات البسمة  
 ونصفهم قرءوا بحذفها وقراءة السبع كلها متواترة وألطف من  
 ذلك أن نافعاً له روايتان قرأ أحدهم عنه باثباتها والآخَر بحذفها  
 فدل على أن الأمرين تواترا عنه بأن قرأ بالحرفين معاً كل  
 بأسانيد متواترة اهـ [قلت] والحاصل أن المالكية قالوا إن البسمة  
 ليست آية من القرآن إلا في سورة النمل وأقاموا على ذلك  
 أدلة والشافعية قالوا إنها منه وأقاموا على ذلك أدلة وإذا  
 كان الأمر متسماً فلا يسوغ للمالكى الخروج عن مذهبه  
 قال الحافظ بن العربي في الأحكام بعد أن رد تأويل الشافعي  
 لحديث انس فكانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين . قال  
 الشافعي معناه أنهم كانوا لا يقرءون شيئاً قبل الفاتحة بقوله هذا تأويل



لا يليق بالشافعي لعظيم فقهه إلى ان قال لسنا نذكر الرواية  
 لكن مذهبنا يترجح بان احاديثنا وإن كانت اقل فإنها اصح  
 وبوجه عظيم وهو المعقول في مسائل كثيرة من الشريعة  
 وذلك ان مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة انقضت  
 عليه العصور ومرت عليه الازمنة من لدن زمان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم إلى زمان مالك ولم يقرأ احد قط ببسم الله الرحمن  
 الرحيم اتباعاً للسنة بيد ان أصحابنا استحبوا قراءتها في النفل  
 وعليه تحمل الآثار الواردة في قراءتها اه منه بلفظ .

\*\*\*\*\*

### المقصد الثالث

في ذكر القائل من المالكية باستحباب قراءتها سرّاً  
 [قلت] ولأجل هذا الخلاف وقوة احتجاج كل قال بعض من  
 الايعة المالكية باستحباب الاتيان بها سرّاً قبل قراءة الفاتحة بنية  
 الخروج من خلاف الشافعي المبني مذهبه على بطلان صلاة  
 تاركها لما تقرّر لدى ارباب الاصول من ان المجتهد متعدد والمصيب  
 واحد غير معين والتوفيق بين كلام الايعة متعين متى أمكن  
 فيلزم في المالكية الاتيان بها سرّاً لتكون الصلاة صحيحة في  
 الواقع اجماعاً ومعنى بنية الخروج من الخلاف اى بنية صحة  
 الصلاة عند المذاهب الاربعة فيكون آتياً بها من غير كراهة



والقائل بالاثيان بها سرّاً بنية الخروج من غير كراهة المازري  
والحق ابو محمد سيدي عبد القادر الكوهن في شرحه للحديث  
الاول من صحيح البخاري نقلاً عن شيخه العلامة سيدي الطيب  
ابن كيران وكذا صرح به الدراكة سيدي محمد الطالب بن الحاج في  
حواشيه على المرشد والشيخ جسوس على الرسالة والزرقياني  
خلافاً للمحشي بناني المقتضي كلامه ان المازري يقول بالكراهة مع  
النية ومن صرح بعدم بقاء الكراهة مع النية انفراوى على الرسالة  
ونصه وقد ذكر القراني وابن رشد والغزالي وجماعة ان من الورع  
الخروج من الخلاف بقراءة البسملة في الصلاة وان محل كراهة  
البسملة في الفريضة إذا أتى بها من غير قصد الخروج من الخلاف  
وإلا كانت مستحبة اه وصرح بذلك الاقفهسي ايضاً ومثله للامامة  
ابن الخضر في كتابه المسمى بقريبة المسالك لمذهب الامام مالك  
ومثله للخريشي والصعدي والدسوقي والامير وابن زكري  
في شرح الفريضة والصفتي على العشماوية والمجموع ونصه وكرها  
بفرض الامراعاة خلاف وفي حاشية ضوء الشموع على المجموع  
مشيراً الى الرد على المحشي بناني القائل بالكراهة مع النية بقوله  
إذا كان المراعات الورع فتنتفي الكراهة قطعاً اه

ثم اعلم ان الاثيان بها للمالكي جهراً مكروه ولو بنية  
الخروج من الخلاف كما صرح بذلك الفاكهاني كما ان قراءتها



قبل السورة مكروهة لأن الورع لا يحصل إلا بالتي قبل  
 الفاتحة لأنها الواجبة عند الشافعي فله في هذا المسئلة أقوال  
 أربعة فمرة قال إنها آية من الفاتحة وغيرها وعليه فمن تركها من  
 الفاتحة بطلت صلاته عنده بخلاف تركها من السورة لأن تمام  
 السورة عنده ليس بواجب ولا سنة ومرة قال أول الفاتحة بسم  
 الله الرحمن الرحيم وأول البقرة ألم ففهم أصحابه من هذه العبارة  
 إنها عنده آية في الفاتحة فقط ومرة قال لا أدري في غير الفاتحة  
 أم آية من القرآن أم لا وهي آية من الفاتحة تبطل الصلاة  
 بتركها ومرة قال إنها آية من أول الفاتحة وبعض آية من أول  
 غيرها ولا جيل هذا قلنا الورع للمالكى أن يأتى بها سرّاً قبل  
 قراءة الفاتحة بنية الخروج من الخلاف وكذا تكره قراءتها  
 بنية الفرض أو بنية الاستحباب على مشهور مذهبه وتبطل في  
 الثاني عند الشافعي فإن قلت مذهب الشافعي بوجوبها يقتضى  
 أن ينوى الفرض وإلا بطلت صلاته [قلت] بعدم الاقتضاء لأن  
 جماعة من الأئمة نقلوا عنه أن المتوقف عنده على صحة الصلاة أمران  
 الأتيان بها ولو لم يعتقد أنها آية وعدم نية استحبابها فإذا أتى  
 بها ونوى الخروج من الخلاف فالصلاة عنده صحيحة فالشافعي لا  
 يشترط جهراً ولا نية فرض إلا اعتقاد أنها آية هذا ما يتعلق بها  
 من جهة الفقهاء إذ هو المناسب للموضوع وأما ما يتعلق بها من



جهة القراء فليراجع في محاله عند الشاطبي وابن بري  
 وهاهنا انتهى ما رمته ، مكملاً بحمد الله ما قصدته ، راجياً  
 منه تعالى أن يجعله لوجهه المجيد ، لا لغرض من الأغراض الموجبة  
 للدنس والتسويد ، فمن رأى من أهل العلم والانصاف خلا  
 فيه ، أو تقصيراً فليبينه في حواشيه ، والله تعالى ولي التوفيق  
 والصواب ، وإليه في كل حال المرجع والمثاب ، وأختمه بالصلاة  
 والسلام على شفيع الأمة ، من تفتح بالصلاة عليه للمصلي ابواب  
 الرحمة ، وتنكشف بها عنه في الدنيا كل محنة ونقمة ، سيدنا  
 محمد الذي لولاه ما فاضت على الكون من النعماء نعمته ، وعلى  
 آله وأصحابه الباذلين نفوسهم فيما فيه نجاة الأمة ، وعلى تابعيهم  
 بإحسان المزيلين عن الأمة كل ملمة مدلهمة ، وهو حسبي ونعم  
 الحسيب والوكيل الكريم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي  
 العظيم ، وكان الفراغ منه في عشر شعبان سنة خمسة وخمسين  
 وثلاثمائة وألف من هجرة ولد عدنان اللهم صل وسلم وبارك  
 عليه وعلى آله وأصحابه أعيان الدور وصدور الأعيان  
 صلاة وسلاماً ننال بهما يوم الفزع الأكبر أعظم أمان





فهرست کتاب بلوغ الغاية المقصودة ، والصلاة المنشودة ، من  
الدلة على مسئلة القبض والسدل والبسملة في الصلاة المفروضة

صحيفة

خطبة الكتاب والباعث على التأليف

مرتب على مقدمة ومبحثين فالمقدمة في ذكر نيطة  
يسيرة من ترجمة الامام مالك وبعض آثاره ومناقبه  
ويندرج تحتها أربعة فصول فالمبحث الاول في ذكر  
القبض والسدل وأقوال العلماء في ذلك وحجج كل  
ويندرج تحته أربعة مقاصد الاول في ذكر أدلة القبض  
والثاني في ذكر أدلة السدل والثالث في حكم التقليد  
وذكر أدلة لزوم المقلد لقول مقلده والرابع في توجيه  
دليل عدم خروج المقلد عن مذهب امامه

المبحث الثاني في ذكر أدلة قراءة البسملة في الفريضة  
وعدم قراءتها وبيان احتياج كل وتحقيق المقام ويندرج  
تحتة ثلاثة مقاصد

المقدمة المشتملة على ترجمة الامام مالك وبعض فضائله  
ومناقبه وتثبته ملخصة من عدة كتب  
نسب الامام وصفته



أولاده رضي الله عنه ثلاثة وقيل أربعة  
 ٩ تاريخ ولادته رضي الله عنه عام ٩٣ وحملت به امه  
 سنتين أو ثلاثاً وولد بذي المروة موضع من مساجد  
 تبوك على ٨ برد من المدينة وتوفي بالمدينة عام ١٧٩  
 ودفن بالبقيع وعمره اعوام ٨٧ باعتبار عاى ولادته  
 والوفاة

١٠ تاريخ وفيات الائمة الاربعة رضى الله عنهم  
 ١١ الفصل الثانى فى ذكر البعض من فضائله وثناء اكابر  
 العلماء عليه الدال على إمامته وتجرلا فى العلوم وترجيح  
 مذهبه

١١ حفظه رضى الله عنه وتثبته فيمن ياخذ عنه العلم  
 ١٢ ثناء الامام الشافعى رضى الله عنه عن امامنا مالك  
 وهو شيخه

١٢ ثناء الامام أحمد بن حنبل على الامام مالك رضى الله  
 عنهما وتفضيله اياه عن الثوري والاوزعى والليث وحامد  
 والحكم والنخعي

١٤ وفضله ابن المبارك عن شيخه أبي حنيفة  
 ١٥ رءا سفيان بن عيينة بل وغيره فى حديث (يوشك ان



- يضرب الناس أكباد الابل) الى الخ انه مالك بن أنس
- ١٥ جواب محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة للشافعي في  
كون الامام مالك أعلم من أبي حنيفة في جميع العلوم
- ١٦ قال الامام حسبا أخرجه ابو نعيم في الحلية ما نصه ما  
بت ليلة إلا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
- ١٦ ارشاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمحمد بن  
روح في المنام للتمسك برأي مالك
- ١٧ ارشاد النبي صلى الله عليه وآله وسلم للشعراني إلى  
الوقوف على أقوال الامام مالك والاطلاع عليها فعمل  
بمقتضى الاشارة النبوية وحرر المسائل التي اختص بها  
الامام عن الائمة رضى الله عن الجميع
- ١٧ ومذهبه رضى الله عنه مبني على سد الذرائع واتقاء  
الشبهات ومن زاغ عن مذهبه فقد رين على قلبه وزين  
له سوء عمله
- ١٨ قال السبكي في مفيد النعم برأ الله المالكية يعني من الشبه  
١٨ وكفى مذهب الامام شرفاً حديث المصطفى صلى الله  
عليه وآله وسلم (يوشك ان يضرب الناس أكباد  
الابل يطلبون العلم فلا يجدون عالماً اعلم من عالم



- المدينة) وقد فسرہ الائمة بمالك رضى الله عنه
- ١٩ دليل ترجيح مذهبه رضى الله عنه وبيان الحجة وجواب  
تقليده وكفاه شرفاً أن الشافعي تليذه وأحمد تليذه  
الشافعي وإن مالكا شيخ لابي حنيفة حيث اخذ عنه  
بعض الاحاديث فإذا هو شيخ الجميع
- ٢٠ الفصل الثالث في ذكر نبذة من مشاهير من روي عن  
مالك من شيوخه وأقرانه وغيرهم من الائمة الاجلاء
- ٢١ قال الامام رضى الله عنه ما أخذت ممن نقلت عنه هذا  
العلم إلا اضطر إلي حتى سألتني عن أمر دينه
- ٢١ رواية ابي حنيفة عن الامام مالك
- ٢٤ الفصل الرابع في تحريه وتبثه في الفتيا
- ٢٩ وأما حكمه رضى الله عنه في كثيرة
- ٣١ المقصد الاول من المبحث الاول . اعلم ان الكلام على  
القبض والسدل طويل الذيل
- ٣٢ قد اجتج الجمهور على مشرعية القبض بأحاديث صحيحة  
كما احتجوا بالعدد الكثير من الصحابة
- ٣٦ المقصد الثاني في بيان أدلة السدل
- ٣٩ جل الاحاديث المطابقة على السدل ويؤيده لك ما



ذكره السهروردي في عوارف المعارف

٤٠ فبان أن لم يبق إلا أن يقال كان صلى الله عليه وسلم يقبض

ويرسل أخرى ولا يرد حديث النهي عن السدل في الصلاة لحمله على سدل الثوب أو الشعر في الصلاة

٤١ ولا يرد أن الأحاديث المطلقة ليس فيها ذكر السدل في

على أن الإمام جمع بين أحاديث القبض وأحاديث السدل على عادته

٤١ وقد صرح بمشهورية استحباب السدل في الفرض

وكراهة القبض فيه جماعة من العلماء الذين هم أهل للافتداء وكذا الشافعي في الام والعيني الحنفى في شرح البخاري وغيرهما

٤٣ ولا يرد أن السدل مشهور في مذهب مالك والقبض

راجح ومعلوم تقديمه على المشهور لذا التعارض

٤٤ فبان لك أيها المالكى ما تسكلم في هذه المسئلة ولا

سبيل لك إلى الخروج عن مذهب مقلدك في جميع

الأحكام ولا يقف امامنا ما اختره البعض من المحققين

المالكين من القبض لحصول قوة الاجتهاد لهم في هذه

المسئلة على الصحيح عند علماء الأصول مع اعترافهم



- بأن السدل مشهور مذهبهم
- ٤٧ ولك ايها المالكي الجواب عن المخالفة الواقعة بين ما في الموطأ من القبض وما في المدونة من السدل
- ٤٩ ولا يتوقف تقليد المقلد لامامه على معرفة دليله
- ٤٩ ما ترك الامام احاديث القبض إلا لعارض ومع ذلك حمل القبض على خلاف الاولى لجمعه على عادته رضى الله عنه
- الاحاديث المختلفة
- ٥٠ المقصد الثالث في حكم التقليد وبيان الادلة الدالة على لزوم اتباع المقلد لمقلده إذ يجب على العامي التقليد كتاباً وسنة واجماعاً اما الكتاب ففي آي كثيرة
- ٥٣ السنة الدالة على وجوب التقليد
- ٥٣ الكلام على حديث أصحابي كالنجوم
- ٥٦ الاجماع الدال على التقليد
- ٥٧ يجب على العامي التزام مذهب معين يعتقد أنه أرجح واذا أكثر فيه واتصل علمه به تعين عليه متابعتة ولا يسوغ له الانتقال
- ٥٩ ولا فرق في جواز تقليد المقلد لمقلده بين ان يكون حياً أو ميتاً



٦٠ فبان ان المقلد لا مام دار الهجرة في جميع الاحكام  
واتصل عمله بما قرر له في مذهبه لا يسوغ له الانتقال إلى  
غيره من المذاهب والخروج عن ذلك يعد جرحاً  
ويؤدي ذلك إلى مفساد كثيرة

٦١ نص العلماء على أن الانسان اذا لم يجد نصاً في المسئلة في  
مذهب امامه فله أن يعمل بما رآه في مذهب آخر  
٦١ ليس للمقلد ان يتخير في الخلاف كما اذا اختلف الجمهور  
على قولين فإن ذلك يؤدي الى تتبع رخص المذاهب  
ولا يسوغ للمقلد ان يتعلق بمذهب الصحابة  
٦٥

٦٥ المقلد بالفتح عند مقلده بالكسر قائم مقام النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم في لزوم الاتباع

٦٨ حديث يوشك أن يضرب الناس أكباد الابل الخ  
المراد به الامام رضي الله عنه وقد قال الشعرا في لا  
ينازعنا في هذا الحديث أحد من أرباب المذاهب اذ  
ليس فيهم من له امام من أهل المدينة

٦٩ فبان لك أيها المالكى عدم تسويغ الخروج عن مذهبك  
في مسئلة عملت بقوله فيها جل عمرك ولا يهـ ولنتك  
تعظيم جماعة من العلماء لشأن هذه المسئلة اذ أكثر ما في



## المقام الخلاف في مستحب

٧٠ المقصد الرابع في توجيه الدليل باتباع المقلد لمقلده وعدم

الخروج عن مذهبه

٧١ الامام رضى الله عنه حمل أحاديث القبض على خلاف

الاولى وانما أمر به لبيان كونه رخصة كالفطر في السفر

اذ المقلد لا يعدل عن مشهور مذهبه وان صح مقابله

ولا يطرح نص امامه للحديث وان قال بصحته

٧٣ وقد قال بعض الائمة إن من خرج عن مذهب مالك في

بلاد المغرب فيلزمه الاعتزال

٧٦ لم يزل أئمة الدين المقتدى بهم يخترون مذهب مالك

على غيره من المذاهب

٧٧ كل من خطأ مجتهداً بعينه فكأنما خطأ الشارع

٧٨ فعلى المالكي متابعة إمامه ليظني بذلك نار الخلاف

والتشويش على ضوفا الطلبة وجل العوام ويلاحظ

ما قاله البعض من ائمة المذهب من ان حكم القبض

دائر بين الندب والكراهة والاباحة والمنع ويتأكد

على أهل المغرب السدل للعمل

٨١ الكلام فيما جاء في بسم الله الرحمان الرحيم من الجهر



والاسرار بها في الصلاة وأقوال العلماء في ذلك ودليل  
كل وتحقيق المقام

٨٢ الشافعي يقول إنها آية تبعاً لابن كثير تبطل الصلاة

بتركها وصححه ابن السبكي والائمة الثلاثة يقولون  
ليست بثأية فلا تبطل الصلاة بتركها ومن أنصف علم

أن كلاً قوي مرجح

٨٣ المقصد الاول في بيان دليل من قال أن البسملة آية

يستحب الجهر بها وبيان معلول الاحاديث الواردة فيها

٨٨ المقصد الثاني في ذكر أدلة القائل بعدم قراءتها أي البسملة

في الصلاة

٩٣ علمت أيها المطالع أن لكل من الشافعي القائل بالبسملة

ومن الائمة الثلاثة القائلين بأنها ليست بثأية دليلين وإن

كل واحد من الشافعي ومالك اطلع على دليل الآخر

وقال بخلافه بحسب رأيه واجتهاده فلا يكفر من اعتقد

بطلان غير مذهبه

٩٤ ظهر أن دليل كل مذهب قوي

٩٥ اختلفوا هل البسملة آية من الفاتحة ومن كل سورة غير

براءة أو آية من الفاتحة فقط أو ليست بآية فيها



- ٩٦ ولا بأس بالبسملة في التطوع عند الآية الرابعة
- ٩٦ وقل الحازمي الشافعي بعد ان أطل في المسئلة وقال  
الصواب ان هذا أمر متسمع ومن ذهب إلى رواية فهو  
مصيب متمسك بالسنة
- ٩٨ الزرقاني في الموطأ اثباتها ونفيها كلاهما قطعي لان  
القرآن نزل على سبعة أحرف فنزلت في بعض الاحرف  
ولم تنزل في بعضها فإثباتها قطعي وحذفها قطعي وكل  
متواتر وكل في السبع فنصف القراءة قرءوا بإثباتها  
وانصفهم بحذفها
- ٩٩ وإذا كان الامر متسماً فلا يسوغ للمالكى الخروج  
عن مذهبه
- ١٠٠ المقصد الثالث في ذكر القائل من المالكية باستحباب  
قراءة البسملة سرّاً
- ١٠١ الا تيات بالبسملة جهراً مكروهة للمالكى واو بنيتها  
الخروج من الخلاف كقراءتها قبل السورة
- ١٠٢ فللشافعي في هذه المسئلة أقوال أربعة
- ١٠٢ ويكره للمالكى قراءتها بنية الفرض أو بنية الاستحباب  
على مشهور مذهبه وتبطل في الثاني عند الشافعي
- ١٠٣ خاتمة الكتاب



## الخطا والصواب

| الصواب   | الخطا    | سطر | صفحة |
|----------|----------|-----|------|
| العينى   | العين    | ٠١  | ٣٦   |
| رجلته    | رجليه    | ١٨  | ٣٦   |
| الركوع   | الكوع    | ٠٢  | ٣٩   |
| بان      | فان      | ١٣  | ٤١   |
| الشافعي  | والشافعي | ٠٤  | ٤٣   |
| لا ينخرم | لا يتحرم | ١٣  | ٤٦   |
| اربعة    | اربتة    | ١٧  | ٤٦   |
| روايتهما | وريهما   | ١٠  | ٤٨   |
| وراءه    | وراءه    | ١٩  | ٤٨   |
| بطلانها  | بطلانها  | ١٦  | ٤٩   |
| انذار    | اتوار    | ٠٢  | ٥٢   |
| ولو      | ولوا     | ٠٨  | ٥٢   |
| ان يقلد  | المقلد   | ١٧  | ٥٦   |
| والسكوت  | والسكون  | ٠٢  | ٥٨   |
| لالاول   | الاول    | ٠٣  | ٥٨   |
| انعقد    | العقد    | ١٦  | ٥٩   |



| صحيفة | سطر | الخطاء    | واب          |
|-------|-----|-----------|--------------|
| ٦٣    | ٠١  | وبالبعث   | وبالبعث      |
| ٦٠    | ١٣  | دينار     | ديناراً      |
| ٦١    | ١٧  | بالهواه   | بالهوى       |
| ٦٢    | ٠٧  | المرجوع   | المرجوح      |
| ٦٢    | ٠٩  | ويؤد      | ويؤيد        |
| ٦٣    | ١٧  | السابقة   | السابقة      |
| ٦٤    | ١٠  | النقض     | لا محل له    |
| ٦٥    | ٠٢  | وفي       | كلية زائدة   |
| ٦٥    | ٠٢  | بقل       | بقول         |
| ٦٥    | ١٩  | لاتباع    | الاتباع      |
| ٦٧    | ٠٢  | ملقدك     | مقلدك        |
| ٦٧    | ٠٢  | اتبعاك    | اتباعك       |
| ٦٧    | ١٧  | فتاوتهم   | فتاويهم      |
| ٦٧    | ١٧  | تألفي     | تابعي        |
| ٦٩    | ١٤  | انها      | انه          |
| ٦٩    | ١٥  | اذا       | إذ           |
| ٧٠    | ١٠  | وما نصم   | ما نصم       |
| ٧٠    | ١٧  | قاصر سلوك | قاصر عن سلوك |
| ❀     | ❀   | ❀ ❀ ❀     | ❀ ❀ ❀ ❀      |



| والصواب      | الخطأ        | سطر | صحيفة |
|--------------|--------------|-----|-------|
| ماقدر        | ماقرر        | ٠٤  | ٧١    |
| فكذلك        | فلذلك        | ١٢  | ٧١    |
| المدينة عليه | المدينة وقال | ١٨  |       |
| بناسخه       | فناسخه       | ٠٧  | ٧٢    |
| ولولا ان     | ولو ان       | ٠٩  | ٧٢    |
| في المنن     | في المن      | ١٢  | ٧٢    |
| مما وما      | مما وم       | ١٨  | ٧٣    |
| الشافعي      | والشافعي     | ٠٥  | ٧٦    |
| القرافي      | القرفي       | ١٧  | ٧٧    |
| تركه         | ترليه        | ٠٧  | ٧٩    |
| قلته         | قلت          | ٠٣  | ٨٠    |
| سئل انس كيف  | سئل يكف انس  | ٠٥  | ٨٣    |
| ووقفه        | ووقفه        | ١٠  | ٨٥    |
| وقفه         | وقفه         | ١٢  | ٨٥    |
| في الهدي     | في الهوي     | ٠٨  | ٨٨    |
| ولاريب       | ولاريب       | ١٠  | ٨٨    |
| التشبت       | الشبت        | ١٣  | ٨٨    |
| صرح          | صرح          | ١٤  | ٨٨    |







COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU10660178

16  
16  
16